الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم: التـــــاريخ

الرقم: .....

رقم التسجيل: 1335075751

الحكومة المؤقتة في مواجهة السياسة الفرنسية (1958-1962م)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في:

شعبة: التاريخ تخصص: تاريخ العالم المعاصر

إعداد الطالبة:
خديجة عليان

د. سيد علي أحمد مسعود	رئيسا
د. صالح لميش	مشرفا
د. عامر خير	مناقشا

السنة الجامعية: 2017م/2018م

شكر وعرفان

الحمد لله الذي أنارلي درب العلم والمعرفة وأعانني على أداء هذا الواجب ووفقني في انجاز هذا العمل .

اعترافا بالجميل أتقدم بجزيل الشكر للأستاذ الفاضل الدكتور:

"صالح لميش" على حسن توجيهه وصبره عليّ وثقته العالية فيّ أتمنى من الله عزّ وجل أن يجازيه خير الجزاء في الدنيا والآخرة

وواجب الاعتراف بالفضل أن اشكر جميع أساتذة التاريخ بجامعة المسيلة الذين تعلمنا منهم الكثير طوال فترة خمس سنوات كاملة، كما لا يفوتني أن أشكر الأستاذ الفاضل: "عبد القادر خليفي" الذي ساعدني في الحصول على المعلومات القيمة .

وفي الأخير أتقدم بالشكر إلى كل من ساعدني في انجاز هذا البحث من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة.

خديجـــة

مقدمـة

مقدمة

لقد عرفت الثورة التحريرية قبيل تشكيل الحكومة المؤقتة عدة أحداث وتطورات أثرت في مسارها، ولم تشهد تنظيما شاملا وواسعا إلا بعد انعقاد مؤتمر الصومام في 20أوت 1956 وهذا عن طريق إحداث مؤسسات سياسية وعسكرية لدعم النشاط الثوري فتم تشكيل المجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA) ولجنة التنسيق والتنفيذ(CCE) التي تتولى تطبيق القرارات المنبثقة عن هذا المجلس لتأتي سنة 1958 التي تميزت بأهم حدث وهو تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (CNRA) استكمالا لمؤسسات الثورة وإعادة بناء الدولة الجزائرية الحديثة، ووضعت الحكومة المؤقتة السلطة الفرنسية أمام الأمر الواقع، وهي التي كانت تصرح دائما أنها لم تجد مع من تتفاوض.

يعتبر تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية منعطفا هاما في التطور التنظيمي لثورة التحرير بالنظر للدور الكبير الذي لعبته في التعريف بالقضية الجزائرية على الصعيد الدولي حيث تمكنت من كسب تأييد الدول العربية والغربية إلى صفها، كما منحت الدعم المادي والدبلوماسي من خلال المشاركة في المحافل الدولية .

لقد تأسست الحكومة المؤقتة وفقا لمبادئ 01 نوفمبر 1954 والتي دعت الوفاء للماضي وتقديس العمل الجليل الذي يقوم به المجاهدون والعمل على فضح سياسة فرنسا كما عملت على إثبات جدارتها واستحقاقها لكي تكون الممثل الشرعي للشعب الجزائري والمفاوض الوحيد والرسمي مع السلطات الفرنسية، حيث تمكنت من مواجهة السياسة الديغولية، كما تمكنت من تمثيل الجزائر أحسن تمثيل في المحافل الدولية ولعبت دورا كبيرا في المفاوضات حيث تمكنت من إجبار ديغول على التفاوض معها لأنها المفاوض الوحيد باسم الشعب الجزائري وفرضت نفسها مفاوضا مستقلا .

دواعي اختيار الموضوع:

في الحقيقة صادفني لاختيار هذا الموضوع والخوض في غماره جملة من الأسباب أهمها:

1- رغبتي في التعرف على جزء مهم في تاريخنا الوطني كجزائرية قبل أن أكون طالبة تاريخ.

2- تخصصي في مجال التاريخ المعاصر أوجدلي الرغبة في تناول موضوع الحكومة المؤقتة في مواجهة السياسة الفرنسية 1958-1962، ودراسة الظروف التي ساهمت في بروز هذه الهيئة، والتي كان لها الفضل في التعريف بالقضية الجزائرية.

3- إن هذا الموضوع من بين المواضيع التي تفرض نفسها على الباحث في التاريخ المعاصر عامة والثورة خاصة نظرا لأهميته وفاعليته أثناء الثورة.

إشكالية البحث:

تتمحور إشكالية البحث حول الدور الذي لعبته الحكومة المؤقتة في مواجهة السياسة الديغولية والمتمثلة في:

كيف تصدت الحكومة المؤقتة للمخططات الفرنسية؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية وجب علينا طرح مجموعة من الإشكاليات الجزئية لمعرفة ملامح الموضوع والتي تتمثل فيما يلي:

-ما طبيعة الأوضاع الداخلية والخارجية التي دفعت قيادة الثورة لاتخاذ قرار بإنشاء حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية؟ وكيف كان رد الفعل من إنشاء هذه الحكومة سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي؟.

- ما السبب الذي جعل الحكومة تغير مقرها من القاهرة إلى تونس؟.

- كيف كان رد فعل الحكومة المؤقتة من المشاريع الديغولية؟.

- ما هي أهم المؤتمرات والندوات التي شاركت فيها الحكومة المؤقتة؟.

- كيف ساهمت الحكومة المؤقتة في إنجاح المفاوضات؟.

منهج البحث:

إن المنهج المتبع في دراسة هذا الموضوع هو المنهج التاريخي الوصفي فبحكم أن الموضوع تاريخي كان لزاما عليا الاعتماد على هذا المنهج لتقرير أحداث ووقائع تاريخية بحتة، كما اعتمدنا على المنهج التحليلي الذي سلكناه في دراسة وتحليل الدور الذي قامت به الحكومة الجزائرية المؤقتة على مختلف الأصعدة.

أهم المصادر والمراجع:

لقد اعتمدت في هذا البحث على مجموعة من المصادر والمراجع الأساسية التي تتصل اتصالا مباشرا بالموضوع ,فمن بين المصادر المعتمد عليها لدينا: جريدة المجاهد حال جبهة وجيش التحرير الوطني والناطق الرسمي لهما، كذلك من بين المصادر اعتمدنا على حياة كفاح لتوفيق المدني وكتاب فتحي الديب عبد الناصر وثورة الجزائر، وكتاب الثورة الجزائرية والقانون 1960-1961 لمحمد بجاوي, كما اعتمدنا على بعض المذكرات الشخصية كمذكرات سعد دحلب المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر ومذكرات علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري و غيرها من المذكرات.

أما المراجع : فقد اعتمدت على كتاب النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة لعمر بوضربة، وكتاب المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية 1954-1958 لعبد الله مقلاتي، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962 لمحمد العربي الزبيري وكتاب إدريس خيضر بعنوان البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830-1962، وكتاب مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962 لـ: ازغيدي محمد لحسن وكتاب التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962 لعمار بوحوش، وغيرها من المراجع التي لا تقل أهمية والتي خدمت الموضوع بشكل جيد.

بالنسبة للمراجع والمصادر باللغة الأجنبية

- Ferhat abbasa ,l'indeândance confisquée ,edition garnier france1984.
- Redha malek, algerie a evian histoire des negociati secretted 1956-1962 edition sheel,1995.
- La diplomatie algérienne de 1830-1962, centre national et de recherches sur mouvement national et la révolution du 1ère Novembre 1954, Alger.

- **صعوبات البحث:**

- لا يوجد بحث يخلو من الصعوبات لكن لا سك في ارتباطها بإمكانيات الباحث وموضوع بحثه زمن الصعوبات التي واجهتنا
- –وفرة المادة العلمية بشكل كبير مما شكل لدينا صعوبة التوفيق بين المصادر والمراجع، وعدم التحكم في المادة العلمية الموجودة في صياغتها بالشكل المناسب.
- –قلة ونقص الإمكانيات المادية
- وفي الأخير نرجو من خلال هذه الدراسة قد ألممنا ولو بشكل على أحد أهم جانب من جوانب الثورة الجزائرية، وهو الجانب السياسي للثورة والذي يتمثل في الحكومة المؤقتة ومواجهتها للسياسة الفرنسية.

الفصل الأول:

نشأة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

المبحث الأول: ظروف تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

المبحث الثاني: أهداف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

المبحث الثالث: تطور الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

المبحث الرابع: مبادئها وأسسها.

منذ اندلاع الثورة التحريرية وجبهة التحرير الوطني تعمل جاهدة على إسماع صوت الثورة خارج الحدود الجزائرية، لهذا أعطت أهمية كبيرة للعمل العسكري من أجل اختراق جدار الصمت الدولي الذي أوجده المستعمر طوال فترة الاحتلال، ولأهمية العمل السياسي والديبلوماسي في تدويل القضية الجزائرية كان لابد من إنشاء جهاز يقود الجزائر إلى مفاوضات من أجل استرجاع السيادة وبالفعل[1] فقد خول مؤتمر الصومام المجلس الوطني للثورة مهمة إنشاء حكومة وطنية،[2] وكان عبان رمضان[3] وقادة الوفد الخارجي قد تحدثوا مبكرا في بداية 1955 عن تكوين حكومة جزائرية مؤقتة تتولى المفاوضات مع فرنسا[4]، حيث أصبح لزاما أمام ألاعيب الساسة الفرنسيين، ومناورات ديغول المتعددة، على لجنة التنسيق والتنفيذ أن تعلن عن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، تنفيذا لقرارات المجلس الوطني للثورة في اجتماعه الذي عقد بالقاهرة من 22 إلى 28 أوت 1957، كما أكد ذلك في مؤتمر طنجة الذي عقده حزب الاستقلال المغربي وحزب الدستور التونسي وجبهة التحرير الوطني من 27 إلى 30 أفريل 1958، حيث أوصى بعد التشاور مع الحكومتين التونسية والمراكشية.[5]

---

[1]– وزارة المجاهدين، الذكرى الخمسون لتأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 19 سبتمبر 1958، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، د د، الجزائر، د ت، ص07.

[2]– مقلاتي عبد الله، المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية 1954–1958، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2012، ص 115.

[3]– عبان رمضان: ولد عام 1920 في عائلة متواضعة من العجورة في القبائل الكبرى، اهتم بالنضال من أجل الاستقلال، اعتقل عام 1950 كمناضل في حزب الشعب، والتحق بمجرد إطلاق سراحه سنة 1955 بجبهة التحرير الوطني التي أصبح أبرز مفكريها، فهو الذي تفاوض مع الأحزاب القديمة للالتحاق بجبهة التحرير وهو الذي أعطى جبهة التحرير مؤسساتها، وقع خنقه في ديسمبر 1957 بأمن من بوصوف من قبل زبائنه جهاز الأمن. (ينظر: محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص185).

[4]– مقلاتي عبد الله ، المرجع السابق ، ص 115.

[5]– ازغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير 1956–1962، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989، ص 190.

بالإعلان عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958بالقاهرة وتونس والرباط[1] .

المبحث الأول: ظروف تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

أولا: الظروف الداخلية.

كانت هناك عدة ظروف مرت بها الحكومة المؤقتة بمختلف جوانبها السياسية والعسكرية والاجتماعية كان لها تأثير فعال ومباشر على سير الأحداث، هذه الظروف ساهمت بشكل كبير في إنشاء الحكومة المؤقتة ومن بينها:

أ-الظروف السياسية:

بعد انعقاد مؤتمر الصومام 20 أوت 1956، تم تشكيل أول جهاز تنفيذي رسمي للثورة الجزائرية عرف بلجنة التنسيق والتنفيذ (CCE) أي السلطة التنفيذية[2]، هذه اللجنة التي ضمت عند تأسيسها خمسة أعضاء هم: عبان رمضان مكلف بالشؤون السياسية والمالية، وكريم بلقاسم[3] مكلف بالتنسيق بين الولايات وقائد للولاية الثالثة، وبن يوسف بن خدة مكلفا بالاتصالات خاصة مع اتحادات الطلبة و العمال، لإدارة شؤون مدينة الجزائر، وسعد دحلب[4] مسؤول عن صحيفة المجاهد والدعاية.

---

[1]- الطيب بن نادر، الجزائر حضارة وتاريخ، دار الهدى، الجزائر، 2008، ص 173.

[2]- وزارة المجاهدين، المرجع السابق، ص 08.

[3]- كريم بلقاسم: ولد في 14 سبتمبر 1922 بذراع الميزان، التحق بحزب الشعب الجزائري وأصبح مسؤولا عن حزب الشعب، التحق بلجنة التنسيق والتنفيذ عشية مؤتمر الصومام عام 1956، وأصبح يمثل اسما مهما في جبهة وجيش التحرير الوطني في 1958-1959، عين نائبا لرئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية، وشرع في المفاوضات مع فرنسا، توفي في 1970. (ينظر: محمد الشريف ولد الحسن، من المقاومة إلى الحرب من أجل الاستقلال 1830-1962، دار القصبة للنشر، 2010، ص 98).

[4]- سعد دحلب: ولد سنة 1919 بقصر الشلالة بتيارت، درس بمسقط رأسه ثم بالمدية فالبليدة، انخرط في حزب الشعب سنة 1944، انتخب عضوا في اللجنة المركزية لحركة الانتصار والتحق بجبهة التحرير الوطني في صائفة 1955، ألقي القبض عليه وهو في السجن عين سفيرا في المغرب، انسحب من الساحة السياسية وتوفي عام 2000 في الجزائر. (ينظر: رابح لونيسي وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص 217)

أما العربي بن مهيدي[1] فكان مكلف بالعمل الفدائي على مستوى مدينة الجزائر وعندما تعرضت هذه اللجنة للمضايقة والخناق فقد اضطر نقل مقر قيادتها إلى العاصمة التونسية سنة 1957[2].

تعتبر لجنة التنسيق والتنفيذ من بين الأجهزة التي تم تأسيسها لتنظيم الثورة وهيكلتها فانبثقت هذه اللجنة من المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وقد اهتمت بتطبيق العديد من القرارات السياسية والعسكرية التي يتخذها أعضاء المجلس الوطني للثورة.[3]

ولقد اجتمع رؤساء المناطق في مؤتمر الصومام بواد الصومام في أوت 1956[4]، حيث ترأس جلسات هذا المؤتمر الشهيد العربي بن مهيدي مع إسناد الأمانة للشهيد عبان رمضان واستعرض من خلاله المؤتمرون النقائص والسلبيات التي رافقت انطلاقة الثورة، وانعكاساتها على الساحة الداخلية والخارجية، وبعد عشرة أيام من المناقشات أسفرت جلسات المؤتمر عن تحديد الأطر التنظيمية المهمة التي يجب إثراؤها وصيغت هذه الأطر في قرارات سياسية وعسكرية مهمة ومصيرية، مست مختلف الجوانب التنظيمية للثورة الجزائرية السياسية والعسكرية والاجتماعية والفكرية.

إن هذا المؤتمر فضلا عن كونه وضع الأطر التنظيمية للثورة، فإنه طور العلاقة بين أجهزة الثورة لتكون أكثر استجابة للعمل الثوري، وأكثر قدرة على تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني بغض النظر عن سلوك الإدارة الفرنسية.[5]

---

[1]– العربي بن مهيدي: ولد سنة 1923 في عين مليلة ناضل في صفوف حزب الشعب من كوادر تنظيمية المسلح، اعتقل سنة 1945، كان عضوا مؤسس للجنة الثورية للوحدة والعمل، قائد منطقة وهران، وكان يشرف على نشاط المجموعات المسلحة، استشهد تحت التعذيب (ينظر: محمد حربي، المرجع السابق، ص 187–188)

[2]– أمال شلي، التنظيم العسكري في الثورة التحريرية 1954–1956، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف د. عبد الكريم بوصفصاف، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2006، ص401.

[3]–عمار بوحوش،التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962،ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت،1997،ص 397.

[4]– الزبير سيف الإسلام، سجل تاريخ الاستعمار في الجزائر، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1988، ص 135.

[5]– عمر سعد الله، القانون الدولي الإنساني والاحتلال الفرنسي للجزائر، دار هومة الجزائر، 2007، ص ص 244–245.

اكتسب مؤتمر الصومام سمعة كبيرة بحيث كانت مقرراته ميثاقا لمحتوى الثورة الجزائرية وأزال فكرة الزعامة وأقر بأن الثورة من الشعب وإلى الشعب، حيث عقد في ظروف تكالبت فيها قوات الاستعمار على تصفية الثورة، كما أنه أنعقد في منطقة وادي الصومام تلك المنطقة التي اعتبرها العدو أنها تحت سيطرته، فهو يعد من أهم الانتصارات للثورة التحريرية، لقد دخلت الثورة الجزائرية بعد مؤتمر الصومام، مرحلة جديدة في الكفاح ضد الاستعمار، تمثلت في توحيد الإدارة وتنظيمها، ووضع إستراتيجية جديدة للثورة، خاصة تلك المتعلقة بجيش التحرير الوطني، حيث كان الهدف من توحيد النظام السياسي والعسكري الوصول إلى الاستقلال الوطني والسبيل أو الطريقة المتبعة في ذلك هو الكفاح المسلح.[1]

إن من بين الظروف السياسية التي كانت وراء تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية هو ظهور أزمة داخلية سنة 1957، تمثلت في الصراع بين كريم بلقاسم وعبان رمضان[2]، حيث انه في اجتماع CNRA[3]، من 22 الى 28 أوت 1957 اتهم عبان خلال الاجتماع من قبل كريم بلقاسم بإبراز ميولات للاستحواذ على السلطة فما كان من كريم بلقاسم إلا أن طلب من فرحات عباس بإقناع عبان رمضان بالعدول عن ذلك، غير أن عبان كان واثقا من نفسه وأفكاره فكان من الصعب حمله على التخلي من معتقداته الثورية، وصمم على مواجهة القوات العسكرية وحده فرغم تحذيرات فرحات عباس له ونصحه إلا انه كان متمسكا بآرائه وأفكاره، وتأكدت هزيمة عبان رمضان في اجتماع CNRA[4]، حيث شن العقيد أوعمران حملة مزدوجة ضد عبان ولجنة التنسيق والتنفيذ الذي اتهمه بالعجز عن تموين

---

[1]– ازغيد محمد لحسن ، المرجع السابق، ص 152.

[2]– محمد العربي الزبيري، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954–1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص ص 88–89.

[3]– المجلس الوطني للثورة الجزائرية(CNRA): وهو بمثابة البرلمان المتكون من 17 عضوا دائما و 17 عضوا إضافيا، ويمثلون مختلف التشكيلات السياسية المساهمة في العمل الثوري(ينظر: عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ إلى 1962 ، ج1، دار المعرفة، الجزائر،2009،ص 340.

[4]– حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص 181.

الثورة في الداخل بالأسلحة والذخيرة[1]، كما انتقد على فشل معركة الجزائر[2]، وأمام تعنته وتمسكه بأفكاره وانتقاده لتشكيلة لجنة التنسيق والتنفيذ التي بقيت تدور في حلقة مفرغة وتعاني من غياب روح الثقة وعدم التجانس بين الأعضاء المشكلين لها وفي هذه الأجواء تم اغتيال عبان رمضان بطريقة بشعة، وقد انجر عن هذا الاغتيال آثار سلبية على نفسية بقية أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ، فقد فكر فرحات عباس حينها في الانسحاب من عضوية البعثة الخارجية، لكنه تراجع عن قراره وبرر ذلك بقوله" بأن مكانه بين المسؤولين والى جانبهم على الأقل من أجل تفادي ما هو أسوء[3]

وفي ظل هذه الظروف وصل الجنرال ديغول إلى هرم السلطة في فرنسا، إثر حوادث 13 ماي 1958، والذي أعلن أنه جاء من أجل خنق الثورة والقضاء عليها، وتحقيق طموحات المعمرين.

حيث شرعت اللجنة في التفكير في إمكانية تحولها إلى حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية، بهدف مواجهة سياسة الجنرال ديغول ومن أجل إيجاد جهاز رسمي شرعي يساهم في تعجيل مسار المفاوضات.[4]

ب- الظروف العسكرية:

تجمع المصادر والدراسات التاريخية التي تناولت هذا الموضوع، على أن الأوضاع العسكرية للثورة الجزائرية كانت جد حرجة وصعبة جدا.

---

[1]-حميد عبد القادر،المرجع السابق, ص181.

[2]- معركة الجزائر: انتهت باختيار بن مهيدي وخروج لجنة التنسيق والتنفيذ، هذه المعركة التي قررها بن مهيدي وعبان رمضان رغم فشلها إلا أنها حققت صدى دولي وتعاطف بعض الأوساط السياسية والثقافية في فرنسا من جراء إفشاء أسرار التحرير المطبق (ينظر: حميد عبد القادر، عبان رمضان مرافعة من أجل الحقيقة، منشورات الشهاب، الجزائر، 2003، ص128).

[3]- عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958-جانفي1960، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010، ص24.

[4]- وزارة المجاهدين، المرجع السابق، ص 09.

ففي سنة 1958 شهدت تطورات حاسمة بالنسبة للثورة الجزائرية على المستوى الداخلي الذي توج بالغلق الكلي للحدود الجزائرية الشرقية والغربية[1]، بعد أن تم بناء خط موريس[2]، هذا الخط الذي كلف جيش التحرير الكثير من أيام العمل الإضافية وخسائر في الأرواح وتأخر في وصول شحنات الأسلحة، إلى المجاهدين في الداخل، مما اضطر بهم إلى توسيع الهجمات التي يقوم بها المجاهدين من أجل امتلاك السلاح ونزعه من الفرنسيين[3]، حيث أصبحت مهمة اختراق خط موريس مهمة صعبة، ففي 08 جويلية 1958 كتب العقيد أوعمران المسؤول عن التسليح رسالة إلى أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ أبلغهم فيها أن خط موريس المكهرب قد أصبح يشكل خطرا كبيرا على جنود جيش التحرير[4]، مما أدى إلى انحطاط معنوياتهم، فكان لزاما على لجنة التنسيق والتنفيذ إيجاد مخرج لهذا المأزق ولهذا الغرض أنشأت العمليات العسكرية (COM).[5]

لقد سادت روح الفوضى وعدم الانضباط لدى جيش الحدود، وسادت الخصومات بين ضباط جيش التحرير الوطني، وذلك لأسباب عديدة منها إقدام كريم بلقاسم على فتح مناصب سامية في هياكل جيش التحرير، هذا الإجراء جلب للسيد كريم بلقاسم تهمة الجهوية

---

[1]– أحمد مسعود سيد علي، قضايا ومسائل في المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1959–1962، رسالة لنيل دكتوراه في تاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: بوعزة بوضرساية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، الجزائر 2، 2009، ص131.

[2]– خط موريس: طوله حوالي 500 كلم، يمتد على طول الحدود التونسية الجزائرية، ومثله على الحدود المغربية من البحر إلى الصحراء، يفصل بين الخطين المكهربين حوالي 150 متر من أرض ملغمة على طريقة خط ماجينو أثناء الحرب العالمية 2. (ينظر: مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946–1962، قناة الجزائر، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2011، ص219)

[3]– الغالي غربي، نماذج من سياسة التطويق الفرنسية خلال الثورة التحريرية الأسلاك الشائكة المكهربة، دار القصبة، الجزائر، 2008، ص 39.

[4]– شبوب محمد، اجتماع العقداء العشر من 11 أوت إلى 16 ديسمبر 1959، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: بوعلام بلقاسمي، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2009، ص ص 15–16.

[5]– محمد العربي الزبيري، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية،1954–1962، المرجع السابق، ص ص 92–93.

وفقدانه لنفوذه داخل صفوف جيش التحرير على الحدود، وهذا ما أدى بالقادة في لجنة التنسيق والتنفيذ السعي لإيجاد حل مناسب.

كما شرعت القوات العسكرية الفرنسية في تطبيق حق المتابعة ضد جنود جيش التحرير الوطني عبر الحدود بواسطة الطيران الحربي الفرنسي بمهاجمة جهة ساقية سيدي يوسف التي أدت إلى استشهاد 69 مدنيا وحصيلة ثقيلة من الجرحى قدرت بـ130.

كما ازدادت أزمة التسليح حدة جراء إقامة خط موريس المكهرب والملغم على طول الحدود الجزائرية التونسية والمغربية، ومصادرة سفينة سلوفينيا التشيكوسلوفاكية المحملة بمائة واثنتي وأربعين طنا من الأسلحة إلى جيش التحرير الوطني بالمغرب.[1]

ج- الظروف الاجتماعية:

تجمع المصادر على أن وضعية الشعب الجزائري قبيل تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، كانت جد سيئة بالداخل وعلى الحدود كذلك، ويشير تقرير السياسة العامة إلى أن تأسيس الحكومة المؤقتة جاء بمطلب من الشعب الجزائري وتلبية لمطالب جيش التحرير.[2]

حيث نجد في الجانب الاقتصادي أن الأقلية الأوروبية تصرف لمصلحتها الخاصة كل أوجه النشاط الاقتصادي في البلاد وهي تكدس الأموال الطائلة وتعيش عيشة رغدا فحالة الشعب الجزائري الاقتصادية لا تنفك من ناحيتها تسير من سيء إلى أسوأ.

فالجهاز الاقتصادي الاستعماري بعدما أغرق الشعب في بؤس كبير، بسياسة لا زالت مسترسلة في استغلاله[3]، وعزله وحرمانه من القروض ورخص التصدير والاستيراد، وقد اتبع أسلوب القمع الاقتصادي من قبل الإدارة الاستعمارية وأعوانها كوسيلة ضد كل من يظهر

---

[1]- عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، المرجع السابق، ص ص 28-29.

[2]- وزارة المجاهدين ، المرجع السابق، ص 09.

[3]- عبد الحميد زوزو، المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة، دار هومة، الجزائر، 2009، ص 189.

غيرة وطنية، وكان لهذه السياسة المدمرة أبعادا خطيرة تمثلت في وجود حوالي مليون جزائري دون عمل ولا مورد مالي.[1]

وقد كان للإجراءات العسكرية الفرنسية أثر كبير على الوضعية الاقتصادية للسكان الجزائريين، خصوصا مع توسيع نطاق المناطق المحرمة وإقامة المحتشدات الإجبارية الخاصة بالجزائريين، قصد عزلهم عن جيش التحرير، ففي هذا الإطار أنشأت السلطات الفرنسية بالولاية الثانية ثلاثة وسبعين محتشدا، في حين كانت تمثل المناطق المحرمة ثلثي مساحة الولاية.[2]

إن حالة الفقر المدقع التي عانى منها الشعب الجزائري بمختلف فئاته الاجتماعية مردها إلى الاحتلال الحاصل بين التزايد السكاني ونقص في الإمكانيات المادية، ومن أصناف المعاناة التي كان يقاسيها الجزائريون، أيضا الوضع الصحي المتردي الذي كان السكان عرضة له من جراء انعدام الرعاية الصحية.[3]

وكذلك الأمر فيما يخص الأمية الضاربة والمعاملة المهينة التي تعامل بها اللغة العربية وإخضاع الديانة الإسلامية إلى السلطة الاستعمارية.[4]

ولقد سعي الاستعمار الفرنسي في هذه الفترة –أكثر من غيرها– إلى استهداف ولاء الشعب للثورة، وتجسد هذا المسعى في السياسة الديغولية في شقها الاقتصادي والاجتماعي كما شنت المصالح الاستعمارية المختصة في الجيش والإدارة الفرنسية حربا نفسية على أفراد

[1]– غالي غربي، فرنسا والثورة الجزائرية 1954–1958، غرناطة للنشر، الجزائر، ص 46.

[2]– محمد العربي الزبيري، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954–1962، المرجع السابق، ص 95.

[3]– غالي غربي، فرنسا والثورة الجزائرية 1954–1958، المرجع السابق، ص ص 46–47.

[4]– عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص 189.

الشعب الجزائري وتأتي في طليعة هذه المصالح المكاتب الإدارية المتخصصة SAS[1]، التي شرع في إنشائها منذ سنة 1955، وقد ضاعفت من مجهوداتها بعد 13 ماي 1955، فركزت جهودها على المرأة الجزائرية وفئة الشباب، مستعينة بالوسائل الدعائية كالصحافة المكتوبة والإذاعة والسينما، وسعت هذه المصالح إلى تثبيط عزائم الشباب وزرع اليأس فيهم، بقمعهم بالقوة ثم بالتحدث لهم عن خط الموت، وعن ندرة السلاح والذخيرة، ثم محاولة صرف اهتمامهم عن الثورة بوسائل مختلفة كالرياضة والإكثار من النوادي ودفع البعض الآخر نحو الانحراف كشرب الخمر والدعارة.[2]

ثانيا: الظروف الخارجية.

كان للظروف الخارجية دور وتأثير بارزان في دفع قيادة الثورة ممثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ للتفكير الجاد في مسألة إنشاء حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية، ومن أهمها ما يلي:

-الضغوط التي تعرضت لها الثورة الجزائرية من طرف نظامي تونس والمغرب الأقصى وكثرة تواجد عناصر جيش التحرير في تراب الدولتين أديا إلى تزايد التصعيد في المغرب العربي، حيث قام الطيران العسكري في 08 فيفري بإلقاء 1958 بقنبلة في ساقية سيدي يوسف ويعد الهجوم مؤشرا لتزايد الضغط في المغرب العربي، فمن أجل تفادي مثل هذه الأخطار وتفادي التدخل المصري في المنطقة قامت الدولتان التونسية والمغربية بإعادة بعث فكرة ندوة مغاربية، والتي انعقدت بطنجة المغربية 27-29 أفريل 1958.[3]

---

[1]-المكاتب الإدارية المتخصصة (SAS): أنشأها الحاكم العام جاك سوستيل 1955 وهي أحد أعمدة سياسة التهدئة والاستعمار الجديد في الجزائر ،فقد كانت المثل الحقيقي لسياسة إدماج الجزائر في فرنسا، حيث بلغ عدد هذه الأقسام 97 إداري متخصص، أنشئت من أجل الحضور الدائم في أوساط السكان والعمل على استمالتهم لقضيته ولبرنامجه (ينظر: فريجو ماتياس، الفرق الإدارية المتخصصة بين المثالية والواقع 1955-1962، تر، محمد جعفري، منشورات السائحي الجزائر، 2012 ص ص 11-13).

[2]- عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، المرجع السابق، ص ص 30-31.

[3]- محمد العربي الزبيري، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية ، المرجع السابق، ص ص 96-97.

– زيادة النشاط الدبلوماسي للثورة والحصول على تأييد معظم الدول العربية والدول الصديقة في العالم، ولقد جاء ذلك النشاط موازيا للكفاح المسلح الذي خاضه الشعب الجزائري في داخل الجزائر وعلى التراب الفرنسي، وهو كفاح اقتضته حتمية السياسة الاستعمارية وردة فعل طبيعية من طرف جبهة التحرير الوطني على اعتبار أنها الوجه الثاني للمعادلة الجزائرية.[1]

وفي هذا السياق، يجدر القول أن صمود ثورة التحرير الجزائرية ضد هذه القوى الاستعمارية تسبب في إسقاط ست حكومات فرنسية انطلاقا من:

1–حكومة موندیس فرانس (Mendes france) (06 فيفري 1955): بسبب إصرار الأوروبيين الذين عارضوا أي تغيير سياسي يمس مصالحهم في الجزائر.[2]

حيث فوجئت باندلاع الثورة وراحت تضرب خبط عشواء وسجنت الكثير من الجزائريين من أعضاء حركة الانتصار وعملت على القضاء على الثورة في بدايتها، وباءت كل محاولاتها بالفشل واعتبرت الثورة جاءت من الخارج ولذلك جندت كل قواتها وامتازت سياسة هذه الحكومة بالمحافظة على الآلة العسكرية وتقويتها.[3]

2–حكومة ادغار فور(Edgar faure) (فيفري 1955–جانفي 1956): تشكلت هذه الحكومة لمعالجة الوضع المتأزم في الجزائر، واتبعت نفس النهج المزدوج وما ميز سياسة هذه الحكومة هو مشروعه الإصلاحي الذي كان جوهر تطبيق دستور 1947، واعتبار الجزائر فرنسية إلى الأبد.[4]

---

[1]– عمر سعد الله، المرجع السابق، ص 246.

[2]– من جرائم فرنسا، **مجلة أول نوفمبر**، تصدر عن المنظمة الوطنية للمجاهدين، ع، 174، ص ص 48–49.

[3]– الطيب بن نادر، المرجع السابق، ص 176.

[4]– عمر سعد الله، المرجع السابق، ص ص 246–247.

3- حكومة غي موللي (guy mollet) (جانفي 1956-أفريل 1957): والتي مثلها الرئيس بيار كومين[1]، وتتلخص سياسته في إيقاف القتال، وإجراء انتخابات والتفاوض مع من تعززهم تلك الانتخابات من العملاء والنواب المزيفين، غير أن جبهة التحرير الوطني رفضت ذلك وأصرت على اعتراف فرنسا باستقلال الجزائر وتوقيف عملياتها العسكرية ضد الشعب، وتأليف حكومة جزائرية للتفاوض على أساس الاستقلال.[2]

4- حكومة بورجيس مونوري: (Burges Monourie) (جوان 1957-سبتمبر 1957): تعتبر هذه الحكومة هي أول من طرح قوانين الإطار وهو ما ميز سياسة بورجيس مونوري الذي كان وزيرا للدفاع في عهد غي موللي وهو الذي شرع في وضع هذا المشروع وقدمه للبرلمان فرفضه وسقطت الحكومة.[3]

5- حكومة فليكس غايار (Felix Gayar) (نوفمبر 1957-أفريل 1958): يعد فراغ دستوري دام 35 يوما قبل تشكيلها، ولعل أهم ما ميز سياسته هو كثرة هزائم فرنسا العسكرية في الجزائر، وفي المحافل الدولية وازداد عليها الضغط، وفشلت هذه الحكومة أمام قوة الثورة وسقطت في أفريل 1958.

6- حكومة بيير فليملار (Piere flumlaire) (أفريل-ماي 1958): أنشأت هذه الحكومة في ظروف صعبة كثرت فيها الاضطرابات داخل فرنسا والجزائر، ولم تستطع الصمود فسقطت بسرعة مذهلة أمام ضربات الثورة.[4]

ومن خلال دراستنا لما وقع لهذه الحكومات يتضح أن الثورة الجزائرية لم تكن تمردا طائشا، كما كان يدعيه الفرنسيون وأن الصراع الجزائري الفرنسي أدى بهذه الأخيرة إلى الاستنجاد بالجنرال ديغول في ماي 1958.

---

[1]- عبد الوهاب بن خليف، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، دار طليطلة، الجزائر، 2009، ص214.

[2]-صالح فركوس، تاريخ الجزائر ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال(المراحل الكبرى)،دار العلوم،الجزائر،2005، ص443.

[3]- عفرون محرز، مذكرات من وراء القبور وقائع مأساة مبيتة، تر، الحاج مسعود، ج1، دار هومة، الجزائر، 2008، ص456.

[4]- عمر سعد الله، المرجع السابق، ص 247.

لقد كان لانعدام الاستقرار الوزاري، أثره الخطير في إذكاء الشعور بالأزمة، في قلب كل فرنسي، والذي أدى إلى نمو الإحساس بعدم الاطمئنان والقلق الشديد، وكانت مشكلة الجزائر هي السبب في سقوط الجمهورية الرابعة، ودعوة ديغول لإنقاذ فرنسا، كما كانت عاملا في قيام الجمهورية الفرنسية الخامسة.

حيث ازداد اهتمام فرنسا بالجزائر، خصوصا بعد مجيء ديغول في عام 1958 حيث وضع هذا الأخير دستورا نص فيه على أن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا، كما اتخذت الحكومة الفرنسية جميع الوسائل لإظهار أن الجزائريين يقبلون بهذا الدستور، حيث قامت بإجراء استفتاء حول هذا الدستور[1]، وبروز كتلة من الدول الإفريقية والآسيوية لمساندة القضية الجزائرية.[2]

المبحث الثاني: أهداف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

تجاوبا مع المرحلة الحساسة من عمر الثورة والتي تهددها السياسة الديغولية رأت قيادة الثورة أن تنشأ حكومة مؤقتة تمثل الشعب الجزائري، وتقود كفاحه التحرري، وقد أبرزت لجنة التنسيق والتنفيذ في تقرير مؤرخ في 06 سبتمبر 1958 مزايا خطوة إنشاء هذه الحكومة[3]، حيث حققت عدة أهداف على الصعيد الداخلي والخارجي نذكر منها:

أولا: على الصعيد الداخلي.

-محاولة حل مشكلة القيادة بتحقيق نوع من الانسجام والوحدة التي طالما افتقدت لها لجنة التنسيق والتنفيذ، والتخلص من سلبيات الماضي[4]، فالهدف من إنشائها حسب عباس فرحات، هو إيجاد حلول ناجحة لتلك الصراعات التي كانت تحدث بين الأشخاص والقيادات داخل الثورة والتي أدت إلى تربع كريم بلقاسم على عرش الزعامة والسيطرة عليها مع إبقاء كل من

[1]- أحمد سعيود، العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني 1954-1958، دار البصائر للطباعة، د.م، 2002، ص ص175-176.

[2]- وزارة المجاهدين، المرجع السابق، ص 10.

[3]- مقلاتي عبد الله، المرجع السابق، ص 119.

[4]- محمد العربي الزبيري، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962 ، المرجع السابق، ص 102.

بن طوبال وبوصوف متربصين به، كما أن الجميع كان يسعى لكسب المزيد من النفوذ والمراكز العالية، حيث أراد عبان رمضان أن تكون هناك قيادة جماعية تقوم عليها الثورة الجزائرية لا أن تقوم على الزعامة التي أضرت بالجزائر كثيرا في عهد مصالي الحاج.[1]

-أما من الناحية العسكرية فكان أول هدف عسكري برمج للحكومة المؤقتة هو إيجاد حل لمشكلة التسليح وتقوية القدرات العسكرية لجيش التحرير الوطني.[2]

- كان الهدف من إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية هو مواجهة سياسة الجمهورية الخامسة بزعامة الجنرال ديغول، والتي تصب في اتجاهين وبشكل متواز على المستويين السياسي والعسكري وعلى الصعيدين الداخلي والخارجي.

- إعادة زرع روح التفاؤل والأمل لدى فئات الشعب الجزائري الطامحة إلى إعلان حكومة وطنية شرعية، تواصل الثورة على كسب الدعم الفعال على الصعيد الدولي.[3]

- إن تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كان هدفها ردا عمليا حازما على السياسة الديقولية الهادفة للإدماج، وجوابا مسبقا على خطوة إجراء استفتاء مفروض على الجزائريين مبرمج يوم 28 سبتمبر 1958، كان هذا الإعلان قبل هذا الموعد انتصارا على سياسة الإدماج الديغولية ورفع معنويات الشعب الجزائري[4].

- إعادة بعث الوجود الجزائري الرسمي مجسدا في الدولة الجزائرية المغتصبة منذ الخامس جويلية 1830، وهو ما يجسد وفاءها للماضي.[5]

---

[1]- مصالي الحاج: ولد سنة 1898 في عائلة فقيرة، هاجر إلى فرنسا سنة 1923 ومارس عدة حرف، خطا خطوته الأولى في إطار نجم شمال إفريقيا التي ساهم في تأسيسها، والحزب الشيوعي الفرنسي، وفي اجتماع المؤتمر الإسلامي بالجزائر العاصمة سنة 1936 يطرح نظريته حول الوطنية الجزائرية، أصبح سنة 1945 أبرز شخصية للحركة السياسية في الجزائر، ويبقى معبود الجماهير 1954. (ينظر: محمد حربي، المرجع السابق، ص 177.)

[2]- محمد العربي، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962، المرجع السابق، ص 102.

[3]- عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، المرجع السابق ،ص39.

[4]- مقلاتي عبد الله، المرجع السابق، ص 120.

[5]- عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، المرجع السابق، ص 39.

على الصعيد الخارجي:

إن الظروف التي أنشأت فيها الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كانت متميزة وحرجة بالنسبة للثورة الجزائرية لهذا فقد احتلت الأبعاد الدبلوماسية والدولية عموما قسما هاما من أهدافها المسطرة والتي يمكننا إيجازها في النقاط التالية:

– مواجهة السياسة الخارجية للجنرال شارل ديغول، واستعادة المبادرة منه ومحاولة تدارك الصعوبات التي كانت تعاني منها الثورة داخليا، وذلك بتحقيق انتصارات دبلوماسية، وهو ما عبر عنه عمر أعمران[1] في تقريره إلى لجنة التنسيق والتنفيذ على ضرورة التعجيل بإعلان تأسيس الحكومة المؤقتة،[2] كخطوة هجومية من الناحية الدبلوماسية من أجل توفير أداة شرعية ورسمية للتفاوض مع فرنسا، وتكذيب ادعاءات ديغول الذي كان يتذرع بعدم وجود حكومة تمثل الشعب الجزائري للتفاوض معه، كما عبر عن ذلك فرحات عباس في رسالته إلى جمال عبد الناصر حيث قال بأن "هذه الحكومة ستكون عاملا من العوامل المساعدة في إيجاد حل سلمي"[3].

– كما يتضح أيضا الهدف من تشكيل الحكومة المؤقتة، فقد عبر عنه أحمد توفيق المدني في قوله "المقصود منها إقناع الرأي العام العالمي بأن المفاوض الجزائري موجود، وهو يظهر رغبته في الاتصال ضمن مفاوضات رسمية بالحكومة الفرنسية على مقتضى الشروط التي أعلنتها الثورة".[4]

---

[1]– عمر أعمران: ولد يوم 11 جانفي 1919 بذراع الميزان، تحصل على الشهادة الابتدائية ثم تفرغ لمساعدة أبيه في الفلاحة، تجند في الجيش الفرنسي وحكم عليه بالإعدام سنة 1945 غداة أحداث ماي، لكنه استفاد من العفو، وألقي القبض عليه مرة ثانية سنة 1947، كان من أبرز الشخصيات الذين فجروا ثورة الفاتح نوفمبر (ينظر: محمد عباس، ثوار عظماء، دار هومة، الجزائر، 2005، ص ص173–174)

[2]– محمد العربي الزبيري، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954–1962، المرجع السابق، ص 103.

[3]– عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، المرجع السابق، ص 41.

[4]– ازغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص 190.

– أما الهدف الأساسي للحكومة المؤقتة هو تحقيق الاستقلال وتمكين الجزائر من إسماع صوتها في المحافل الدولية.[1]

يعتبر الإعلان عن ميلاد الحكومة المؤقتة الجزائرية عام 1958 إعادة بعث للدولة الجزائرية وإحيائها من جديد، وأن شخصية الجزائر أو الدولة الجزائرية لم تنته ولم تزل نهائيا بعد قضاء الاستعمار الفرنسي على المقاومات والانتفاضات الشعبية وهذا ما جعل جل الدول تعترف بها وتساندها.[2]

المبحث الثالث: تطور الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

تشكلت ومنذ الإعلان عن أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية

أ-التشكيلة الأولى 19 سبتمبر 1958-19 جانفي 1960:

تتشكل باسم الشعب الجزائري، إن لجنة التنسيق والتنفيذ وبانتداب عن سلطات المجلس الوطني للثورة الجزائرية، إذ قررت تشكيل حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية[3] ضمت هذه الحكومة كلا من: فرحات عباس رئيسا للجمهورية الجزائرية المؤقتة، ونائبه كريم بلقاسم وزير عن القوات المسلحة، والدكتور الأمين الدباغين وزير الخارجية، وعبد الحفيظ بوصوف وزير الاتصالات والمخابرات، وبالنسبة للشخصية القوية لخضر بن طوبال وزير الداخلية كما كانت وزارة الشؤون الاجتماعية من نصيب بن يوسف بن خدة ووزارة الإعلام[4] من نصيب محمد يزيد[5]. وتم تنصيب أحمد توفيق المدني على رأس وزارة الشؤون الثقافية، أما وزارة

---

[1]– مقلاتي عبد الله، المرجع السابق، ص 120.

[2]– محمد العربي الزبيري، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962، المرجع السابق، ص 104.

[3]– إسماعيل دبش، السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954-1962، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص 14.

[4]– عمار بوحوش، المرجع السابق، ص ص 475-476.

[5]– محمد يزيد: كان عضوا في حزب الشعب عندما ذهب إلى فرنسا عام 1945، ثم كاتبا عاما لجمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين، فعضو اللجنة المركزية لحزب الشعب، كما كان ممثلا لقيادة حركة الحريات في فرنسا، أصبح وزيرا للإعلام في الحكومة الجزائرية 1958-1962 ثم عضو المجلس الوطني في اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير 1979-1984. (ينظر: حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص 297)

المالية كانت من نصيب أحمد فرانسيس[1]، كما تم تعيين مساجين فرنسا رابح بيطاط[2] ، حسين آيت أحمد وبوضياف في مناصب وزراء الدولة.

كما تم تعيين ثلاث كتاب دولة وهم الأمين خان وعمر أوصديق[3]، ومصطفى سطنبولي[4]، أما وزارة التسليح والتموين حيث كانت من نصيب محمود الشريف[5]، وقد عرض اسمين لرئاسة الحكومة المؤقتة الجزائرية وهما كريم بلقاسم الذي يعد من التاريخيين، والثاني الدكتور لمين الدباغين رئيس البعثة الخارجية لجبهة التحرير الوطني، إلا أنهما رفضا فالأول تم رفضه من طرف لخضر بن طوبال وعبد الحفيظ بوصوف، وهذا لأجل المحافظة على التوازن معه، وأما الثاني فقد رفض بناء على موقف المسجونين الخمس بفرنسا، وخصوصا

---

[1]– أحمد فرانسيس: ولد بمدينة غليزان عام 1912، تابع جل تعليمه بفرنسا تحصل على دكتوراه في الطب، عاد إلى الجزائر وباشر مهنته عام 1942، واستأنف نشاطه السياسي مع فرحات عباس، أصبح من المقربين له، أصبح وزير للمالية في التشكيلة الأولى والثانية للحكومة المؤقتة وشارك في مفاوضات إيفيان، وبعد الاستقلال أُبح وزيرا للمالية سبتمبر 1962. (ينظر: رابح لونيسي، المرجع السابق، ص 224)

[2]– رابح بيطاط: ولد عام 1925 في الكرمة، بمنطقة قسنطينة وانضم إلى حزب الشعب خلال الحرب العالمية الثانية عضو في المنظمة السرية، شارك في تأسيس جبهة التحرير، اعتقل في مارس 1955، عضو المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1956، ثم شارك في الحكومة المؤقتة أصبح وزيرا للدولة 1965 ثم وزيرا للنقل وأخيرا رئيسا للجمعية الوطنية 1976 (ينظر: حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص 302)

[3]– عمر أوصديق: ولد عام 1923 بعين الحمام، تابع دراسته بالمدرسة العليا بوزريعة، انخرط في حزب الشعب الجزائري وأُبح ممثلا لمنطقة القبائل في حركة انتصار الحريات الديمقراطية ثم عضو في اللجنة المركزية للحزب، اعتقل في سنة 1948 وتعرض للتعذيب، أطلق سراحه سنة 1951، هاجر إلى فرنسا للعمل وعاد للجزائر، عين عضوا في المجلس الوطني للثورة وصار كاتب دولة في التشكيلة الأولى للحكومة المؤقتة (1958–1960) (ينظر: رابح لونيسي، المرجع السابق، ص 219)

[4]– مصطفى سطنبولي: ولد في 10 مارس 1920 بمعسكر، انخرط في حزب شمال إفريقيا، وحزب الشعب الجزائري، دخل السجن عدة مرات، عين مسؤولا في مركز القيادة للمنطقة السادسة بالولاية الخامسة ، عين في الحكومة المؤقتة الأولى ،توفي في 20افريل 1984.(ينظر:بوطارن كمال : كاتب دولة في" الحكومة المؤقتة في طي النسيان"، مجلة أول نوفمبر،المنظمة الوطنية للمجاهدين، ع150–151، الجزائر،1997، ص ص09–10.

[5]– محمد شريف: ولد سنة 1912 فالشريعة منطقة تبسة، تابع دراسته الابتدائية بمسقط رأسه، وانتقل إلى تبسة لمتابعة دراسته الاكمالية، تولى وزارة التسليح والتموين في تشكيلة الحكومة المؤقتة (ينظر: محمد الشريف ولد الحسين، المرجع السابق، ص ص 75–76)

من طرف أحمد بن بلة[1]، وبعد نقاشات طويلة بين أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ، قدمت تقارير مشجعة على المبادرة بإنشاء هذه الحكومة، واتفاق الباءات الثلاث على إنهاء المشكلة بتسمية فرحات عباس رئيسا للحكومة.[2]

وترجع الأسباب في اختياره إلى أسباب إستراتيجية وسياسية حيث يعتبر سياسيا محنكا في ميدان المفاوضات ومعتدلا مقارنة بغيره من قادة الثورة الجزائرية، لما عرف بثقافته السياسية الواسعة التي تمكنه من إعطاء وزن دبلوماسي للثورة ومواجهة سياسة الجنرال ديغول.[3]

ب- التشكيلة الثانية: 18 جانفي 1960-25 أوت 1961:

قرر المجلس الوطني للثورة الجزائرية بتشكيل حكومة مؤقتة جديدة ودائما لأجل ضمان شرعية الثورة، فقد عين المجلس الوطني لجنة متكونة من ثلاثة أعضاء وهم: محمد السعيد، هواري بومدين وسعد دحلب، وأصر كريم بلقاسم أنه هو المؤهل الكفء لرئاستها لكونه العضو التاريخي الوحيد من اللجنة الثورية للوحدة والعمل الذي لا يزال موجود[4]، كما طالب بإنشاء سلطة جديدة قوية مهمتها إدارة الحرب[5]، حيث ضمت هذه التشكيلة كل من فرحات عباس رئيسا، وإبقاء كريم بلقاسم في منصب نائب الرئيس مع إعطائه وزارة الشؤون الخارجية، أحمد بن بلة نائب الرئيس، ونفس المنصب كان لمحمد بوضياف، أما وزارة الداخلية فكانت من نصيب بن طوبال وبوصوف حيث أهتم بوزارة الاتصال والمخابرات، أما أحمد فرانسيس فكان وزيرا للمالية، وزارة الشؤون الاجتماعية كانت من نصيب[6] عبد الحميد

---

[1]- أحمد بن بلة: ولد بمغنية 1916، انضم إلى حزب الشعب الجزائري، ترأس المنظمة الخاصة سنة 1949 واعتقل 1950، مسؤول عن التسليح في الوفد الخارجي، اعتقل مع رفقائه في عملية اختطاف الطائرة، عين وزيرا للدولة في الحكومة المؤقتة الأولى (ينظر: محمد حربي، المرجع السابق، ص 186)

[2]- مقلاتي عبد الله، المرجع السابق، ص 116.

[3]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 476.

[4]- سعد دحلب، المهمة المنجزة من أجل الاستقلال، منشورات دحلب، الجزائر، 2007، ص ص 106-113.

[5]- أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، ج3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 436.

[6]- سعد دحلب، المرجع السابق، ص 113.

مهري[1]، أما محمد يزيد فكان وزير الإعلام، ومحمد السعيد وزير للدولة، كذلك نفس المنصب الذي شغله كل من محمد خيضر، آيت أحمد ورابح بيطاط تعهد وزارة الحرب إلى لجنة وزارية مكونة من الثلاثة (كريم بلقاسم، بوصوف، بن طوبال)، فقد تم إنشاء مجلس عام للأركان تحت قيادة هواري بومدين.[2]

ج- التشكيلة الثالثة: سبتمبر 1961-أوت 1962:

لقد تم تعيينها من قبل المجلس الوطني للثورة الجزائرية خلال الدورة المنعقدة في أوت 1956 بالعاصمة الليبية طرابلس، حيث عرفت تغيرا في قمة هرم السلطة[3]، وبالتالي تغيير في أسلوب منهج الكفاح بسبب فشل المفاوضات وتسلط المنظمة السرية المسلحة[4]، التي لجأت إلى استعمال القوة والعنف ضد الجزائريين، حيث دعا بن يوسف بن خدة إلى تشكيل حكومة ضيقة مكونة من خمسة أعضاء، وتنصيبها في الجزائر، من أجل إثارة حماس المقاومين وحفظ الثقة وإيجاد اتفاق بين جميع القادة. [5] ،وتوصل المؤتمرون الى ضرورة انتهاج سياسة جديدة تتسم بالشدة والإصرار على مطالبهم وعدم التنازل عنها وضرورة ابعاد

---

[1]- عبد الحميد مهري: ولد سنة 1925 بضواحي قسنطينة، من عائلة متواضعة، ناضل في صفوف حركة انتصار الحريات الديمقراطية، بعد دراسات جامعية، انضم إلى المركزيين، ألقي عليه القبض ثم أطلق سراحه، التحق بالجبهة وعين كممثل للثورة في دمشق ثم وزير العلاقات الإفريقية في الحكومة المؤقتة (ينظر: حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص308)

[2]- هواري بومدين: ولد سنة 1925 في قالمة قرب قسنطينة، يعد من زعماء الثورة الجزائرية على الفرنسيين، عين وزيرا للدفاع في حكومة الرئيس أحمد بن بلة بعد الاستقلال، ثم نائب رئيس الحكومة 1963، ثم رئيس مجلس الثورة والحكومة فقام بانقلاب جزائري في عهد الاستقلال عام 1965 أطاح فيه بالرئيس أحمد بن بلة، وتولى هو الرئاسة، وقام بعد ذلك في عدة إصلاحات توفي عام ...(ينظر: محمد عبد الغني جاسر، موسوعة مشاهير وعظماء وشخصيات من التاريخ، ط1 دار البرهان، القاهرة، 2005، ص12)

[3]- عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص212.

[4]- منظمة إرهابية أسسها الجنرالات سال، صالان وجوهر وزيلر بهدف الانقلاب العسكري ضد حكم ديغول وكان ذلك في 22 أفريل 1961، ارتكبت عدة جرائم في حق الجزائريين كالقتل الفردي والجماعي وقتل المساجين وتنفيذ التفجيرات، كما ضاعفت عملها الإجرامي بعد توقيع اتفاقية إيفيان. (ينظر: عمارة عمورة، الجزائر بوابة التاريخ، ج2، ص 345)

[5]- سعد دحلب، المرجع السابق، ص 136

العناصر المعتدلة ذات التفكير الفرنسي وتعويضها بعناصر جديدة قادرة على مواجهة المواقف الفرنسية بصلابة [1] .

عين المجلس الوطني للثورة لجنة مكونة من محمد بن يحيى وبوداود عمار مسؤول فيدرالية جيش التحرير الوطني في فرنسا، ومحمد السعيد واقترح حكومة جديدة تشكلت[2] من يوسف بن خدة الذي حل محل فرحات عباس في رئاستها كما عوض سعد دحلب كريم بلقاسم في وزارة الشؤون الخارجية حيث كلف هذا الأخير بمنصب رئيس المجلس ووزير الداخلية وعين أحمد بن بلة نائبا للرئيس، ونفس المنصب شغله محمد بوضياف،[3] واحتفظت الأسماء القوية في الحكومة لا سيما كريم بلقاسم، الأخضر بن طوبال وعبد الحفيظ بوصوف بحقائبها الوزارية.[4]

والتغيير لم يمس الأشخاص فقط، وإنما امتد إلى منهجية الأداء السياسي في هذه المرحلة التاريخية والحاسمة من عمر الثورة.[5]

المبحث الرابع: مبادئها وأسسها.

عندما يرجع المرء بشيء من الإمعان إلى البيان الذي أصدرته الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في يوم 26 سبتمبر 1958 حول سياستها العامة نجدها قد قامت على مبادئ معينة، وقع الإعلان عنها بوضوح وبدون التواء ويمكن أن نجمل هذه المبادئ في ست نقاط.

المبدأ الأول: الوفاء للماضي وهنا تلوح للقارئ، أرقام تاريخين عظيمي الأهمية ربط بينهما بيان الحكومة في عباراته الأولى، وهما تاريخ 1830 وتاريخ 1958، التاريخ الذي اندثرت فيه آخر دولة جزائرية في نهاية هذا الغزو.

---

[1]– فتحي الديب، عبد الناصر وثورة الجزائر، ط1،دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984، ص529.

[2]– سعد دحلب، المرجع السابق، ص 136.

[3]–Alistair horne: histoire de la guere d'algerie.edition dahlab.1980.p494.

[4]– عبد الوهاب بن خليف ، المرجع السابق، ص212.

[5]– أحمد بشيري، الثورة الجزائرية والجامعة العربية، ط2، منشورات الشهاب سالة، الجزائر، 2009، ص 156.

فالجزائريون يشعرون بالحاجة إلى هذا الربط ويشعرون أن ماضيهم يشكل قوة عظيمة الأهمية بالنسبة لمعركتهم الحاضرة ، وان فرنسا قد اغتصبت الدولة الجزائرية وحاولت محوها من الخرائط الرسمية للدول لكنها بقيت حية بفضل الكفاح الذي لم ينقطع والوفاء الصارم وصلابة الشخصية الجزائرية الثابتة.

المبدأ الثاني: الذي ألحت عليه الحكومة في بيانها هو موقفها من الشعب الجزائري ونضاله العظيم الذي يقوده منذ أربع سنوات كاملة، لقد رأت الحكومة في أول بيان لها تصدره أن تتوجه –بعد تحية الماضي– إلى الشعب المناضل الصامد اليوم أمام قوة عسكرية من أضخم قوى العالم. إن صمود الشعب الجزائري أمام أفضع قمع عرفته الحروب التحريرية في عصرنا، وصمود جيشه الذي يزداد قوة ونظاما هو الذي مكن الثورة من أن تخطو هذه الخطوة الجديدة الحاسمة في طريق نضاله السياسي وهي تأليف حكومة للجمهورية الجزائرية[1].

المبدأ الثالث: وضعها أسس المفاوضات مع فرنسا تتلخص في حق الشعب الجزائري في الاستقلال وتقرير المصير[2].

المبدأ الرابع: هو الإعلان عن المسؤولية التي تتحملها فرنسا في هذه الحرب، وذلك باعتدائها على الدولة الجزائرية، وانتهاك مقدمات الشعب، وادعائها السخيف في فرنسته رغم إرادته ومسؤولياتها في إخفاق كل المحاولات السلمية التي بذلها منذ الحرب العالمية الأولى لرفع تأييد احتلال 1830 بوسائل الإجرام والإرهاب والإبادة الماحقة، كما يعد هذا المبدأ في الوقت نفسه نداء علينا أمام العالم موجها إلى فرنسا بأن الحكمة الجزائرية الشعرية التي تمثل الشعب الجزائري وتقود كفاحه مستعدة للدخول معها في مفاوضات.

---

[1]– أسس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائري ومبادئها، جريدة المجاهد، لسان حال جبهة التحرير وجيش التحرير الوطني، العدد 30، ج1، 10 أكتوبر 1958، ص ص 6–7.

[2]– نبيل بلاسي، الاتحاد العربي والإسلامي ودوره في تحرير الجزائر، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، 1990، ص 201.

المبدأ الخامس: هو توضيح رسمي يتعلق بالسياسة الخارجية التي سارت عليها الثورة حتى الآن والتي لن تحيد عنها الحكومة في المستقبل إزاء المغرب العربي والأقطار العربية الشقيقة، وتؤكد الحكومة إيمانها بالوحدة الفيدرالية المغربية ، وبان الجزائر جزء لا يتجزأ من العالم العربي وبأن معركة الجزائر مثل المعركة التحريرية العامة.[1]

المبدأ السادس: تحديد سياستها فيما يتعلق بتسوية القضية الجزائرية مع فرنسا والأقلية الأوروبية وذلك بتعهد الحكومة الجزائرية الجديدة بمنحهم حق المواطنة، وكل الضمانات الأساسية لمصالحهم المشروعة إذ رغبوا فيها، أما إن رغبوا في أن يبقوا كفرنسيين فسيكون نظامهم نفس نظام الأجانب المعمول به في جميع أقطار العالم المتحضر[2].

أما عن العلاقات بين الجزائر في حالة استقلالها وفرنسا فإن الحكومة الجديدة أوضحت أنها ستقوم على أساس المساواة ليس مع فرنسا فحسب مع كافة دول العالم.

كما أعلنت الحكومة المؤقتة عن احترامها لميثاق الأمم المتحدة، وحقوق الإنسان، واتفاقات جنيف الخاصة بأسرى الحرب، وهذه المواثيق التي عبرت عنها الحكومة المؤقتة الجزائرية تعتبر القاعدة الأساسية لهذه الحكومة في الميدان الدولي.[3]

---

[1]– أسس الحكومة، المصدر السابق، ص ص 6-7.

[2]– نبيل بلاسي، المرجع السابق، ص ص201-202.

[3]– نفسه، ص202.

الفصل الثاني:

ردود الفعل حول تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

المبحث الأول: موقف الداخل

المبحث الثاني: موقف فرنسا

المبحث الثالث: الاعترافات الدولية

المبحث الأول: موقف الداخل

كان هناك اختلاف في مواقف وأراء الداخل من تّأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بين مؤيد ومعارض لها سواء من طرف الشعب أو من طرف الهيئات السياسية، فبالنسبة للشعب قام بالاحتفال عند الإعلان عنها[1] كان ذلك صدى عميق في نفوس الجزائريين مما أدى ببعضهم إلى البكاء من شدة الفرح وحنين للسيادة الجزائرية التي فقدت منذ أن وضع الاستعمار الفرنسي أقدامه على التراب الجزائري، وكان لهذا اليوم المشهود أثر بالغ الأهمية على الثوار بصفة خاصة وعلى الشعب الجزائري بصفة عامة ولقد دفع ذلك جنود القومية إلى الانضمام إلى جيش التحرير بأعداد كثيرة ومتتالية الأمر الذي أدى بالقيادة الفرنسية إلى التخوف من كل جزائري مجند في صفوفها[2] قال المجاهد عمر الصديق وعندما "سألناهم عن الدافع الذي بعثهم إلى الانضمام إلينا عرفنا أنهم كانوا قبل إعلان الحكومة يشعرون على أنهم هامش الشعب ويحسون بمأساة داخل ضمائرهم"، أما بعد إعلان الحكومة فقد أصبحوا يشعرون أنهم متمردين عن السلطة النظامية.[3]

ففي 20 أوت 1959 كان تأسيس الحكومة المؤقتة تلبية مطالب الشعب المستعجلة ومطالب جيش التحرير الوطني، أملا في جلب الدعم للثورة على الصعيد الخارجي، أما العقيد علي كافي[4] وهو من أكبر المعارضين لقرار التأسيس، حيث يقول رغم المآخذ فإن التشكيلة اعتبرت حدثا تاريخيا وبعثا للدولة الجزائرية وانتقاما من عار سيدي فرج ورد الكرامة للشعب الجزائري، كما يشير نائب رئيس ووزير القوات المسلحة السيد كريم بلقاسم إلى جيش

---

[1]–جريدة المجاهد، لسان حال جبهة التحرير الوطنية، ع 40، أبريل 1959، ص14.

[2]– إدريس خضير، البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830–1962، ج2، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص270.

[3]– ازغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص192.

[4]– علي كافي: "قائد للولاية الثالثة، الشمال قسنطيني، ولد سنة 1928 بالحروش ناضل في حزب الشعب، شارك في مؤتمر الصومام قاد الولاية الثانية 1957–1959، عيّن رئيسا للدولة بعد اغتيال محمد بوضياف 29 جويلية 1962 (ينظر:الطيب بن نادر، المرجع السابق، ص 235).

التحرير الوطني في 19 سبتمبر 1958 تحقق ميلاد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، إن هذا التاريخ هو أمجد يوم في ثورتنا بعد الفاتح نوفمبر 1954، فهو تاريخ حاسم في تحرير الوطن واسترجاع السيادة رغم التأييد الذي عرفته الحكومة المؤقتة من طرف الشعب وجيش التحرير الوطني ورغم آراء المسؤولين الجزائريين، إلا أن ذلك لا يعني أنها لم تجد معارضة من الداخل نقصد بهم قادة الولايات الذين أخذوا على قيادة الخارج الممثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ جملة من المأخذ منها.

-عدم استشارة قادة الولايات في الداخل، حول الموضوع بصفتهم أعضاء في المجلس الوطني للثورة الجزائرية وهو ما اعتبروه مفاجأة لهم.

-أن القرار لم يتخذ بطريقة قانونية حيث أمرا كهذا يعتبر من صلاحيات المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي يعتبر برلمان الثورة وجهازها التشريعي[1]، وهكذا إستأثرت لجنة التنسيق والتنفيذ بسلطة تشكيل الحكومة وتعيين واختيار الوزراء وكتاب الدولة دون أخذ اعتبار للداخل، الذي وضع أمام أمر الواقع، حتى لا يزيد في شرخ الثورة وفصل الداخل عن الخارج، ومن المفاجآت وجود رجل معتدل الذي اقترحه عبان رمضان عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية باسم الوحدة الوطنية[2].

بعد تأسيس الحكومة المؤقتة وتوزيع المسؤوليات على أعضائها، تبين أن تلك التعيينات لم ترض البعض وهذا ما يتضح من خلال الأزمات المتوالية والحادة التي تعرضت لها الحكومة داخليا كرد فعل على تأسيسها[3].

أولا: مؤامرة العموري التي حيكت ضد فرحات عباس والحكومة المؤقتة وكان الغرض منها هو الانقلاب على أعضائها ضمن ما يسمى بمؤامرة العموري، حيث تم نسج خيوط المؤامرة من طرف قادة الولاية الأولى وهم العقيد لعموري ونواوة والرائد عواشرية والولاية الرابعة التي

---

[1]- ازغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص ص 110، 112.

[2]- مذكرات القائد علي كافي، المصدر السابق، ص227.

[3]- محمد شبوب، صفحات من مسار الثورة التحريرية أزمات الحكومة المؤقتة، (1958-1959)، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، ع 16 جوان 2016، ص42.

يمثلها الرائد مصطفى لكحل أحد أفراد كموندو علي خوجة، وذلك إنتقام من كريم بلقاسم والذي التحق بالثورة سنة 1956 ومن بينهم فرحات عباس[1].

إن مؤامرة العموري تعود جذورها إلى فيفري 1958 إنه وعندما قررت لجنة التنسيق والتنفيذ إنشاء لجنة التنظيم العسكري بتونس والمغرب، ولما تأكد من عدم نجاعه الكوم الشرقي.[2]

عاد لعموري في بداية نوفمبر مرفوقا بالنقيب مصطفى لكحل ناقما على ثلاثي اللجنة الدائمة للثورة، وفي مقدمتهم كريم بلقاسم بصفته المسؤول المباشر على نكبة قيادة العمليات العسكرية وقد وصل مدينة الكاف الجنوبية في 10 نوفمبر، ليعقد اجتماع مع العقيد نواورة والرائد عواشرية وبعض المساعدين وحسب مصادر الحكومة المؤقتة أن لعموري اقترح جدول أعمال لقاء الكاف، يكشف عن نزعة انقلابية واضحة.[3]

ويؤكد فتحي الديب أن العموري عاد إلى تونس رافضا قرار تخفيض رتبته وكان الهدف من الاجتماع القضاء على الثلاثي كريم، بوصوف، بن طوبان، بكيفية أو بأخرى وكانت الحكومة المؤقتة تتابع حركات لعموري بواسطة عيونها على امتداد الطريق من القاهرة إلى تونس، ما جعلها تباغت المجتمعين قبل الشروع في دراسة جدول الأعمال، وتلقي عليهم القبض بمساعدة الحكومة التونسية بتهمة التآمر عليهم.[4]

---

[1]–عباس محمد الصغير، فرحات عباس من الجزائر الفرنسية إلى الجزائر الجزائرية 1927–1963، رسالة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحركة الوطنية تحت إشراف د، حمري الجمعي، كلية العلوم الانسانسة والاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، 2006، ص104.

[2] –الكوم الشرقي: كان بقيادة محمدي السعيد ومساعديه هم: العقيد محمد لعموري، عمار بوقلاز، مصطفى بن عودة وعواشرية محمد، (ينظر: حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص206).

[3]– محمد عباس، الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن، ج1، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص ص، 482، 483.

[4]–فتحي الديب: ضابط المخابرات المصرية المكلف بالاتصال مع قيادة الثورة الجزائرية، (ينظر: محمد عباس، الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن ، المرجع السابق، ص482).

ثانيا: العقيد عميروش ضد الحكومة المؤقتة، لم تتوقف متاعب الحكومة المؤقتة ورئيسها فرحات عباس بعد اكتشاف أمر مؤامرة لعموري[1]، حيث كان هدف العقيد عميروش ومعظم قادة الداخل من هذا اللقاء الذي عقد في الفترة الممتدة من الفترة من 06 إلى 12 ديسمبر 1958 هو دراسة الأوضاع السائدة داخل الجزائر والتعرف على الحلول الممكنة لفك العزلة المضروبة حولهم من طرف القوات الفرنسية التي عرقلت عمليات الاتصال بقادة الثورة التحريرية بالخارج[2].

ثالثا: قضية عميرة التي وقعت في جانفي 1959 و الذي كان مناضلا قديما في حزب الشعب الجزائري وصديقا حميما للدكتور لمين دباغين كما كان من المعارضين لتعيين فرحات عباس رئيسا للحكومة، وقال رابح لونيسي في هذا أن عميرة وصف فرحات عباس بالاندماجي الذي أراد الاستيلاء على الثورة، ثم قام بتحريفها، خدمة لأسياده الفرنسيين حسب تعبيره، وأمام هذا الوضع اضطر لمين دباغين المسؤول المباشر على عميرة علاوة إلى إبعاده عن المغرب وإرساله إلى بيروت حتى يكف عن انتقاداته اللاذعة ضد الحكومة.[3]

ولما بلغ التقرير فرحات عباس بأن عميرة يشتم وزراء الحكومة المؤقتة ويتهم رئيسها بالانحراف عن مبادئ أول نوفمبر، قام بتحويله إلى عبد الحفيظ بوصوف، الذي استدعى عميرة لاستجوابه وما هي إلى ساعات حتى عثر عليه ميتا أمام مبنى الحكومة المؤقتة بالقاهرة[4].

رابعا: بعد تشكيل هيئة أركان جيش التحرير الوطني الشرقية والغربية في أكتوبر 1958 تم توحيدها تحت قيادة هواري بومدين حيث نجح في ضبط النظام على الحدود الشرقية التي

---

[1]– محمد عباس، الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن ، المرجع السابق، ص483.

[2]– عمار بوحوش، المرجع السابق، ص483.

[3]– محمد شبوب، المرجع السابق، ص42.

[4]– نفسه، ص42.

عرفت عدة مشاكل من الناحية العسكرية ومن ثم أصبح لهيئة الأركان نفوذ كبير تعاظم حتى على حساب الحكومة المؤقتة[1].

رفض بومدين الامتثال لأوامر فرحات عباس، في قضية الطائرة الفرنسية التي أسقطها الجيش الجزائري في التراب التونسي خاصة رفض تسليم الطيار الأسير، مما تسبب في أزمة دبلوماسية بين الحكومة المؤقتة والحكومة التونسية وكان ذلك محك حقيقي لفرحات عباس والحكومة المؤقتة، وبعد ضبط كبير من طرف فرحات عباس أذعن في الأخير بومدين لأوامر الحكومة وتم إطلاق سراح الطيار الفرنسي وبالتالي إنهاء الأزمة الدبلوماسية[2]

لقد تم إعداد عريضة وتم توزيعها على قادة الوحدات القتالية وقد حملت هذه العريضة في طياتها إدانة الحكومة الجزائرية المؤقتة لتنازلاتها لرئيس الحكومة التونسية الذي اتهمته قيادة الأركان بأن له أطماع ورغبة في التوسع على حساب الأراضي الجزائرية، كما تم توقيع عريضة أخرى حملت واحد وعشرين توقيعا من طرف الضباط يدينون فيها تصرفات الحكومة المؤقتة وكان ذلك قبل أشغال دورة المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس.[3]

لقد كان بومدين الحذر والهادئ والمتبصر بالعواقب يريد تفادي كل مواجهة مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ومداراة يوصوف، وبن طوبال، وكان علي منجل وقايد أحمد، رغم اختلاف طباعهما يمتازان بمزاج اندفاعي وقتالي متحمس فكان لا يخشيان المواجهة مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وهكذا بدأت قيادة الأركان في شن حملة على الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في اتجاهين أولا على مستوى الجيش، فقد تم إعلان قيادة منطقتي العمليات بالشمال والجنوب وكل قادة الفيالق عن خطورة الأزمة بين قيادة الأركان والحكومة المؤقتة حيث اتهمت قيادة الأركان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في التسبب في إلحاق الضرر المعنوي واستنكرت أيضا وقوف الحكومة المؤقتة إلى

---

[1]– الطاهر زبيري، نصف قرن من الكفاح، ط1، الشروق للإعلام والنشر، الجزائر، 2011، ص11.

[2]– Ferhat Abbas. l'indépendance confisquée. Edition Garnier, France.1984.p197.

[3]–الشاذلي بن جديد، مذكرات الشاذلي بن جديد، تح، عبد العزيز بوباكير، ج1، دار القصبة للنشر، الجزائر،2009، ص159.

جانب الحكومة التونسية في قضية الطيار الفرنسي مبتعدة عن الثورة بتصرفها وسلوكها البرجوازي.

كان تطور النزاع يحول الاختلافات بين قيادة الأركان العامة والحكومة المؤقتة حول اتفاقيات ايفيان إلى مواجهة[1].

وعقب الإعلان عن وقف إطلاق النار غادر القادة التاريخيون المختطفون السجن وتوجهوا إلى طرابلس لحضور المؤتمر الخامس للثورة الجزائرية الذي انعقد في جوان 1962 بطرابلس وحملوا معهم مراعاتهم، حيث اشتد الخلاف والنزاع بين القادة المختطفين خاصة بعد الزيارة التي قام بها بن بلة إلى القاهرة للقاء الرئيس المصري جمال عبد الناصر وبداية ظهور الميولات الإيديولوجية.

لم يخف بن بلة رغبته خلال الاجتماع من الإطاحة بالحكومة المؤقتة فتشكل حوله مجموعة لمساندته مكونة من العقيد هواري بومدين ومحمد خيضر والولاية الأولى، والولاية السادسة والخامسة أما الحكومة المؤقتة فقد وقفت إلى جانبها الولايتين الثانية والثالثة والمنطقة المستقلة وفيدرالية فرنسا بالإضافة إلى كل من آيت أحمد بوضياف، أما فرحات عباس فقد فضل الوقوف إلى جانب بن بلة[2].

إلاّ أنه تمكن بعد انسحاب كل من بوصوف وبن طوبال إراديا من المكتب السياسي لتفادي الانقسامات من إزاحة كريم بلقاسم نهائيا، حيث اقترح هذا الأخير مكتب سياسي يتكون من آيت أحمد وأحمد بن بلة وكريم بلقاسم.[3]

وجاء تعيين أعضاء المكتب السياسي الذي تألق من أعضاء المجلس، لجنة داخلية للاتصال بالأعضاء من أجل الالتفاف على أسماء المرشحين السبعة لعضوية المكتب.

---

[1]– عبد الحميد براهيمي، في أصل الأزمة الجزائرية 1958–1999، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص ص 53–57.

[2]– حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص ص 248– 249.

[3]– نفسه، ص 248.

وأسفرت أعمال اللجنة عن آلأغلبية الساحقة للمجلس و رشح كل من بن بلة، وخيضر، وبوضياف، ورابح بطاط، وحسين آيت حمد وبن علة الحاج ومحمد السعيدي، أعضاء للمكتب السياسي واعتبرت الحكومة المؤقتة برئاسة بن خدة أن تشكيل المكتب السياسي على هذا النحو هو سحب الثقة منها وانهزامها من الناحية السياسية فعمد أعضاؤها إلى الانسحاب من المجلس قبل انتهاء اجتماعه، وتضامن معهم محمد بوضياف وشرعوا ينتهجون سياسة خاصة مناهضة لمجلس الثورة للإنفراد بالسلطة، وأسرع كريم وبوضياف وانصارهما إلى الدخول منفردين إلى الجزائر قبل جويلية 1962، وهو تاريخ الاستفتاء على تقرير المصير، وراحوا يعينون بعض قادة قوات الولايات في الداخل للوقوف بجانبهم ضد جيش التحرير وقيادته، ثم أقدمت الحكومة المؤقتة، على خطوة أخرى وهي إقالة جيش التحرير التي يترأسها هواري بومدين حيث وجهت له تهمة بمحاولة اغتصاب السلطة الشرعية من الحكومة وفرض دكتاتورية عسكرية، لكن جيش رفض تنفيذ القرار وتمسك بقيادته ووحدته ووجوده[1].

لقد كان القادة والمجاهدون في الداخل يجهلون ما يجري من خلافات ولذلك أخذوا موقفا حياديا من أجل تفادي وقوع مأساة أخرى بعد مأساة حرب التحرير، كما أنهم لم يفضلوا مع أي جهة يقفون، وبقوا على تلك الحالة إلى أن ظهر أطراف الصراع بين مؤيد الحكومة المؤقتة وبين مؤيد لبومدين وجماعته، بعد أن وصلتهم معلومات متعلقة بالصراع الذي بلغ أشده في مؤتمر طرابلس والانقسام الواضح بين الطرفين حول السلطة والزعامة[2].

لقد تضاعفت الأزمة على إثر إنشاء المكتب السياسي في تلمسان ورفضه لقرارات الحكومة المؤقتة التي لم تستطع ملئ الفراغ السياسي بالجزائر بعد الاستقلال أو ممارسة

[1]–لطفي الخولي، عن الثورة في الثورة وبالثورة، حوار مع بومدين، من منشورات التجمع الجزائري البومديني الإسلامي، الجزائر، 1975، ص ص 35–37.

[2]– لخضر بورقعة، شاهد على إغتيال الثورة، دار الأمة للنشر والطباعة، الجزائر، 2010، ص ص 98–99.

سلطتها أو مقاومتها جيش التحرير خلال زحفه داخل البلاد، كما أعلن كريم بلقاسم ومحمد بوضياف تحصينهما بالولاية الثالثة[1].

وقد انفجرت أزمة أخرى بسبب قرار أصدره المكتب السياسي بإدماج قوات الولايات الست العسكرية في جيش التحرير بتكوين الجيش الوطني الشعبي الموحد تحدت القرار كل من الولايتين الثالثة والرابعة، ودفع الكل سلاحه، وباتت مخاطر الحرب الأهلية تدق الأبواب بعنف، حيث خرج الشعب الجزائري بجموع كبيرة ووقف حاجزا بين القوات المتصارعة مرددا شعار سبع سنوات بركات وانتصر المكتب السياسي وتم تنفيذ قراره بإنشاء الجيش الوطني الشعبي للجزائر، ودخلت البلاد بذلك عصرا جديدا من الاستقرار النسبي وتم انتخاب أعضاء المجلس التأسيسي وقيام أول حكومة وطنية برئاسة بن بلة وتولى فيها بومدين منصب وزير الدفاع، في سبتمبر 1962.[2]

المبحث الثاني: موقف فرنسا

إن نبأ إعلان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، كان ضربة قوية للاستعمار الفرنسي، حيث جاء في وقت صممت فيه الحكومة الفرنسية على دمج الجزائر بصفة نهائية، وعلى رأسها ديغول[3] الذي سعى إلى رسم معالم إستراتيجية ليحقق حلم الجنرالات الفرنسية وغلاة المستوطنين في الجزائر وذلك بالقضاء على الثورة وتفويض دعائمها سواء على الصعيدين الداخلي والخارجي فوضعت فرنسا الاستعمارية خطة شملت الميادين العسكرية والاقتصادية والسياسية والدبلوماسية[4]

لقد قامت السلطات الفرنسية بإنشاء خط مكهرب وملغم، وقد أقيم هذا الخط نظرا لأهمية تونس والمغرب للثورة الجزائرية، حيث كانتا المنقذ الذي تأتي عن طريقه الأسلحة

---

[1]– الولاية الثالثة: منطقة القبائل تيزي وزو، (ينظر: لخضر بورقعة ، المصدر السابق، ص115).

[2]– لطفي الخولي، المرجع السابق، ص ص38–39.

[3]– ازغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص193.

[4]– عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، المرجع السابق، ص60..

لجيش التحرير الوطني، وقد كان الهدف من وضع هذه الخطوط خنق الثورة وإجبار حمل السلاح كما اعتمد ديغول على مختلف أنواع العنف للانتصار على الثورة الجزائرية.[1]

كما استخدمت فرنسا عدة عمليات عسكرية سميت بعملية التربيع أو الكرديا ج للقضاء على الثوار ونشر الخراب والدمار عن طريق الهجوم الشامل عن مواقع جيش التحرير وكان الهدف منها هو شن الحرب على العدو وبتقسيم الأرض إلى مربعات على عدة مراحل وتحشد له قوات ضخمة في آن واحد حتى لا يترك للثوار ملجأ يشكلون فيها قواتهم، على نمط المربعات وتزحف على الثوار، وتكون المجموعات متقاربة ومتجاورة لبعضها لكي يتسنى لها مساعدة بعضها البعض وبهذا الأسلوب تتمكن من إبادة المهاجمين وبهذه الطريقة تتمكن القوات الفرنسية من القضاء على جيش التحرير في كل أنحاء البلاد دفعة واحدة[2].

كما رغب في إعادة تنظيم الجيش وتزويده بأحدث أنواع الأسلحة بتكثيف العمليات العسكرية الهجومية، حيث استدعى الجنرال صالان إلى باريس واستبدله بالجنرال شال كقائد عام للقوات المسلحة، ولقد وضع تحت تصرف قائد القوات المسلحة إمكانيات ضخمة في المجالين المادي والبشري، ولمساعدته تم تعيين مجموعة من الجنرالات والعقداء الذين تخرجوا من المدارس العسكرية العليا[3].

بعد فشل البرنامج التربيعي فكر الضباط الفرنسيون في خطة ناجحة تساعدهم في القضاء على الثورة، ويتمثل في برنامج شال والذي طبق في 4 فيفري 1959، ويعتمد هذا البرنامج على حشد القوات الفرنسية بكثافة للقيام بالهجوم على مواقع معينة وكلما انتهت من منطقة تنتقل إلى الأخرى المجاورة لها، وهكذا يتواصل العمل إلى أن يتم تمشيط كل القطر الجزائري.

---

[1]– ازغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص182.

[2]– إدريس خضير، المرجع السابق، ص ص، 278–279.

[3]– محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر (1954–1962) ج2، دراسة من منشورات اتحاد كتاب العرب، (د.م)، 1999، ص130.

وشرع شال في أول عملية له بالولاية الخامسة بالغرب الجزائري وحشد قوات ضخمة مجهزة بكل أنواع الأسلحة، وأخذ بتطبيق خطته حيث زحف بجيشه على مختلف المناطق الواحدة بعد الأخرى، واشتبك مع الثوار واشتعلت عدة معارك هنا وهناك ولكن قيادة جيش التحرير للولاية الخامسة أعطت أوامرها بعدم مواجهة قوات العدو الكثيفة والانسحاب من الأماكن التي تتعرض للتمشيط وواصل شال عملياته في الناحية الغربية إلى أن انتهى من تطهيرها كلها وسميت هذه العملية التاج[1]، ثم انتقل إلى العملية الثانية والتي سماها الحزام ثم عملية الشرارة بالولاية الأولى وبعدها عملية المنظار بالولاية الثالثة الذي قادها الجنرال شال نفسه، ثم تقدم نحو الولاية الثانية وسمى عمليته بالأحجار الكريمة وبعد أن انتهى الجنرال من عمليته بالولاية الخامسة دون أن تعترضها أية مقاومة من طرف جيش التحرير الوطني ظن أن عمليته قد نجحت[2].

على الرغم من كل هذه الجهود، فإن الجنرال شال لم يحقق الانتصارات العسكرية التي طلبها منه رئيس الدولة الفرنسية[3].

لجأ الجنرال ديغول إلى إخلاء مناطق العمليات العسكرية من السكان وحشدهم في معسكرات محاطة بالأسلاك الشائكة لعزل الجيش وحرمانه من المساعدات الشعبية والتموين ومنع الفدائيين من التسلل إلى المراكز الفرنسية وإبادة الثوار وشملت عملية الإحتشاد مليونين ونصف المليون من السكان، وقد بلغ عدد المحتشدات حوالي 3426 محتشدا وكان المعتقلون أكثرهم من النساء والأطفال والشيوخ معرضين لمختلف أنواع التعذيب والاضطهاد والجوع وتقلبات الطقس والشعور بالضيق والإهانة وكل ذلك أدى إلى الإصابة بالأمراض والوفيات على مرأى ومسمع من السلطات الفرنسية، التي تحاول إبادة الشعب الجزائري للاحتفاظ بالجزائر فرنسية وبقي جنود جيش التحرير وحدهم يواجهون العدو[4] كما دّعم

---

[1]– إدريس خيضر، المرجع السابق، ص ص 286–287.

[2]– ازغيد محمد لحسن، المرجع السابق، ص ص 197–198.

[3]– محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر 1954–1962، المرجع السابق، ص131.

[4]– إدريس خضير، المرجع السابق، ص ص 279–280.

إستراتيجيته بأمور جديدة في شكلها القديم والمتمثل في المشاريع والمبادرات من أبرزها سلم الشجعان[1].

كما جاء ديغول بمشروع قسنطينة الذي أعلن عنه في 3 أكتوبر 1958 عندما زار الجزائر، فإن الهدف من هذا المخطط الاقتصادي[2] هو فتح مجالات العمل أمام أكبر عدد من الجزائريين، والتوزيع في الخدمات العامة بإنشاء المدارس وبناء المساكن وحجز 10% من ممتلكات كبار المستوطنين، وبيعها بالأقساط أما الهدف الرسمي لمشروع قسنطينة هو القضاء على الثورة بالمشاريع الإصلاحية عن طريق إيجاد نخبة متميزة تستعملها في قمع كل محاولة ثورية[3].

وفي تاريخ 16 أفريل 1958 أعلن ديغول عن تفاصيل مشروعه الخاص المتمثل في سياسة تقرير المصير الذي احتوى على إيقاف القتال فورا، توفير السلاح لمدة أربع سنوات وفي ختام هذه السنوات الأربع يجري استفتاء للشعب الجزائري حول اختيار مصيره الذي يتألف من الاستقلال مع الانفصال، الاندماج الكلي أو الحكم الذاتي، تهدف هذه المناورة إلى تغليط الرأي العام الجزائري والعالمي وإخماد الثورة واستقرار الاستعمار الفرنسي في الجزائر على الدوام[4].

لقد اعتمدت السياسة الديغولية على أسلوب الدعاية المضادة لمواجهة أي تأييد لسياسة الحكومة المؤقتة الجزائرية، كما قامت بإرسال مسؤوليها للدفاع عن أطروحاتها الاستعمارية ومواجهة نشاطها الدبلوماسي الجزائري في الدول التي توجه إليها أعضاء الحكومة المؤقتة الجزائرية، حيث قامت بتهديد كل دولة تعترف بها مثل ما حدث مع جمهورية أندونيسيا حينما قدمت اعتراف رسمي بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وبرمجت زيارة لوفدها برئاسة فرحات عباس، إلا أن الحكومة الفرنسية تدخلت وطلبت منها

---

[1]– عمر بوضوية، النشاط، الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، المرجع السابق، ص70.

[2]– عمار بوحوش، المرجع السابق، ص435.

[3]– ازغيد محمد لحسن، المرجع السابق، ص ص 193–194.

[4]– ادريس خضير، المرجع السابق، ص291–292.

بحسب اعترافها كما قامت بالضغط على تونس والمغرب وحاولت إرغامها على عدم تقديم يد العون للجزائر حيث حققت الحكومة المؤقتة نجاحا كبيرا على الصعيد الدبلوماسي.[1]

المبحث الثالث: الاعترافات الدولية

لما أعلن المجلس الوطني للثورة الجزائرية في 19 سبتمبر 1958 في جلسته بالقاهرة تشكيل أول حكومة مؤقتة للثورة الجزائرية برئاسة فرحات عباس،[2] حيث كانت هناك ردود فعل سريعة أولها الاعترافات الساخنة بها من طرف البلدان العربية وهي الجمهورية العربية المتحدة، وبعدها العراق ثم ليبيا ثم دولة الباكستان، اليمن هذا في اليوم الأول لتتوالى الاعترافات بها لاحقا من كل حدب وصوب[3].

1-موقف الدول العربية:

منذ الإعلان عن تأسيسها توالت الاعترافات بها من قبل الدول العربية المساندة للقضية الجزائرية وكفاح الشعب الجزائري من أجل الحرية والاستقلال ومن أوائل الدول العربية المعترف بها نجد:

أ-اعتراف العراق: بينما كان يعلن في كافة أرجاء الجزائر عن قيام الجمهورية الجزائرية وتشكيل حكومتها المؤقتة 19 سبتمبر 1958 كان الرئيس فرحات عباس في القاهرة واثنان من وزرائه أحدهما في تونس والآخر في الرباط يقومون بهذه المهمة،[4] وفي ردهة مبنى الجزائر الكائن بمديرية التحرير بالقاهرة، حيث جرى الاحتفال بحضور عدد كبير من محرري الصحف والمصورون إلى جانب جمهور يتأجج بحماسة، نهض سفير العراق بالقاهرة، بعد أن أنهى الرئيس فرحات عباس كلمته، ليعلن أن الحكومة العراقية قد اعترفت على الفور

[1]- عمر بوضرية، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، المرجع السابق، ص ص69-70.

[2]- نبيل بلاسي، المرجع السابق، ص173.

[3]- أحمد منغور، موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية (1954-1962)، دار التنوير الجزائر، 2013، ص99.

[4]- محمد بجاوي، الثورة الجزائرية والقانون (1960-1961)، ط2، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2005، ص158.

بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، فاعتراف العراق قد حدث في نفس الوقت الذي أعلنت فيه الحكومة الجزائرية[1].

ب- اعتراف المغرب: رغم مقررات طنجة التاريخية التي كانت عبارة عن ميثاق للتعاون بين دول المغرب العربي، إلا أن فرنسا سعت للضغط على الدولتين المغربيتين قصد فتح علاقات معها ومع حلفائها الأطلسيين مما دفع بلجنة التنسيق والتنفيذ الجزائرية إلى العمل على الأقل إقناع الحكومتين بالحفاظ على مكتسبات مؤتمر طنجة، ورغم الدعم المعنوي الذي لاقته القضية الجزائرية من طرف الحكومة المغربية إلا أن هناك خلاف بين جبهة التحرير الجزائرية والحكومة المغربية حول قضية الحكومة الجزائرية المؤقتة، انطلاقا من اعتبار الإعلان عن قيام الحكومة المؤقتة، وبناء على توصيات مؤتمر طنجة، وبناءا على أهمية المغرب الأقصى من الناحية الغربية للجزائر، يأتي الاعتراف الرسمي للمغرب الأقصى بالحكومة[2] على شكل بيان الأصل باللغة الفرنسية ويحمل توقيع أحمد بلفريج رئيس الوزراء ووزير الخارجية، وقد أرسل إلى الرئيس فرحات عباس في سبتمبر 1958 ويتضمن ما يلي " لي الشرف بأن أنقل إلى علمكم أن مجلس الوزراء المجتمع برئاسة صاحب الجلالة ملك مراكش قد قرر في التاسع عشر من سبتمبر 1958 الاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية "، بالإضافة إلى تونس وليبيا اللتان اعترفتا بها[3].

ج-اعتراف المملكة العربية السعودية: لم تبخل المملكة العربية السعودية على الثورة الجزائرية وقضيتها العادلة من تقديم أي دعم سواء المادي أو المعنوي[4] حيث جاء في وثيقة

---

[1]- مصطفى طلاس، بسام العسلي، الثورة الجزائرية، دار طلاس، دمشق، 1984، ص ص371-372.

[2]- مريم صغير، مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية، 1954-1962، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2012، ص ص167-168.

[3]- مصطفى طلاس، بسام العسلي، المرجع السابق، ص372.

[4]- مريم صغير، المرجع سابق، ص214.

اعتراف الحكومة العربية السعودية "إنني أهنئ سيادتكم بقيام الجمهورية الجزائرية، وأنه يسرني أعلم سيادتكم باعتراف حكومة المملكة العربية السعودية بشقيقتها الجمهورية الجزائرية".[1]

د-اعتراف الأردن: كان للأردن موقف إيجابي في اتجاه الثورة الجزائرية ليس فقط للقناعة القومية الأردنية بما فيها الحكومة بل راجع كذلك للتأثير الجماهيري الأردني القوى على الحركة والتوجه السياسي في الأردن، الموقف الأردني الذي عبر عنه الملك ذاته أثناء زيارة الوفد الحكومي الجزائري برئاسة فرحات عباس للأردن وعبد الملك بتكثيف المساعدات المالية العمل على جمع تبرعات مالية مكثفة[2]، حيث اتصل القائد العام للقوات المسلحة الأردني بمبعوث الحكومة الجزائرية بالأردن وقدم له تحويلا بمبلغ مالي قيمته ما تبرع به الضباط المنتسبون للجيش العربي، كما قام موظفون وعمال الدائرة كذلك بجمع التبرعات من أجل تقديمها للمواطنين الجزائريين[3].

لقد حملت وثيقة الاعتراف الأردنية توقيع رئيس مجلس الوزراء سمير الرفاعي وجاء فيها "أرجوا أن تقبلوا دولتكم باسمي وبالنيابة عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية والشعب الأردني أحر تمنيات الخير والتوفيق لحكومتكم الموقرة"[4].

هـ-اعتراف لبنان: لقد تجاوبت السلطة اللبنانية حكومة وشعبا مع الثورة الجزائرية بالإيجاب حيث كانت بداية التجاوب الرسمي باعتراف السلطة اللبنانية[5] في 15 جانفي 1959 بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[6] حيث تلقى رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الإشعار التالي من وزير الشؤون الخارجية اللبنانية "يسرني أن أؤكد لدولتكم

---

[1]- كان أول اعتراف من طرف المملكة العربية السعودية بالحكومة المؤقتة بتاريخ 20 سبتمبر 1958، أنظر إلى الجدول اعتراف الدول بالحكومة المؤقتة، الملحق رقم 05 في إسماعيل دبش، المرجع السابق.

[2]- إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص ص87-88.

[3]- الجيش الأردني إلى الجيش التحرير، جريدة المجاهد، لسان حال جبهة التحرير الوطنيين، ع، 40 ، 16 أفريل 1959، ص15.

[4]- مصطفى طلاس، بسام العسلي ، المرجع السابق ص372.

[5]- مريم الصغير، المرجع السابق، ص ص289-290.

[6]- وزارة الجاهدين، من يوميات الثورة الجزائرية 1954-1962، المتحف الوطني للمجاهد، 1999، ص87.

مضمون البرقية التي تشرفت بإرسالها لأبلغكم اعتراف لبنان بالحكومة الجزائر المؤقتة وهذا نصها، قررت الحكومة اللبنانية اليوم الاعتراف قانونيا بحكومة الجزائر المؤقتة"[1].

إثر هذا الاعتراف الرسمي الذي تداولته الصحف اللبنانية منها النهار والأنوار بادرت عدة شخصيات لبنانية مرموقة إلى القيام بزيارات إلى مكتب جبهة التحرير ببيروت وكان من بينها السيد عادل بيك رئيس بلدية بيروت الذي قام بزيارة المكتب وقد عرف عنه غيرته وتحمسه للقضية الجزائرية، لقد مكن الاعتراف السلطة اللبنانية بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من إرسال وفد إلى بيروت التي وصلها في 28 أفريل 1959 وكان في استقباله رئيس الحكومة اللبنانية شخصيا وفي مقر رئاسة الجمهورية كانت للوفد الجزائري عدة لقاءات رسمية أبرزها تلك التي عقدها مع الجنرال شهاب رئيس الجمهورية وحتى ثبتت السلطة اللبنانية اعترافها الرسمي أقامت استعراضها عسكريا في مطار بيروت الدولي أدى للوفد الجزائري تحية الشرف[2].

2-اعتراف الدول الشيوعية:

لقد أثبتت بعض دول الكتلة الشيوعية تضامنها الكبير مع الشعب الجزائري منذ اندلاع الثورة الجزائرية، وقد تطورت أشكال هذا التضامن لتشكل المساعدات المادية والمعنوية، وما إن أعلن عن ميلاد الحكومة الجزائرية حتى سارعت هذه الدول للاعتراف بها مثل الصين الشعبية 22 سبتمبر 1958، ثم كوريا الشمالية يوم 25 سبتمبر 1958،[3] وفي 26 سبتمبر 1958 وجه رئيس الفيتنام رسالة إلى فرحات عباس جاء فيها " لي الشرف أن أبلغكم أن حكومة جمهورية الفيتنام الديمقراطية قد قرر الاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بوصفها الحكومة الوحيدة والقانونية والممثلة الشرعية للشعب الجزائري"،[4] ثم جاء اعتراف يوغسلافيا حين قام وفد حكومي برئاسة فرحات عباس بزيارة يوغسلافيا في 06 جوان

[1]- مصطفة طلاس، بسام العسلي، المرجع السابق، ص373.

[2]- مريم الصغير، المرجع السابق، ص ص290-291.

[3]- محمد العربي الزبيري، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962، المرجع السابق ، ص118-119.

[4]- مصطفة طلاس، بسام العسلي، المرجع السابق، ص374.

1959، وامتدت الزيارة إلى 12 جوان 1959، وفي هذا اليوم نشر في كل من بلغراد وتونس بلاغ جزائري يوغسلافي مشترك يعبر عن تضامن يوغسلافيا حكومة وشعبا مع الشعب الجزائري[1].

كما اعترف الاتحاد السوفياتي بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في أكتوبر 1960، حيث كان أعضاء الحكومة المؤقتة يومئذ يشتركون بأعمال الدورة الخامسة عشر للجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة، حيث صرح خرتشوف أن المحادثات مع ممثلي الحكومة المؤقتة الجزائرية يمكن اعتبارها اعترافا عمليا بهذه الحكومة، إن الاتحاد السوفياتي قد وضح في اعترافه أن الحكومة المؤقتة الجزائرية منبثقة عن الثورة قد رفضت النظام الحقوقي الاستعماري المفروض على الشعب الجزائري[2].

3- اعتراف دول العالم الثالث:

تلقت الحكومة المؤقتة الكثير من رسائل التهنئة وخصوصا من الدول العربية بالإضافة إلى الدول الشيوعية ثم تلتها بعض الدول الإفريقية، وهي أنغولا يوم 28 سبتمبر 1958،[3] ثم غانا التي أعلنت في 15 جويلية 1959 عن اعترافها بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[4] وفي 06 أوت 1959 التزمت غينيا في مؤتمر مونروفيا موقفا استخلص منه أن هذه الدولة قد اعترفت بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية منذ نهاية شهر سبتمبر 1958، فلقد صرّح رئيس الوفد الغيني إن مسألة الاعتراف بين حكومتي غينيا والجزائر قد حلتها الحكومة المؤقتة التي كانت من بين الدول السباقة التي للاعتراف بها ففي

[1]- محمد بجاوي، المصدر السابق، ص158.

[2]- مصطفى طلاس، بسام العسلي، المرجع السابق، ص376.

[3]- عمر بوضرية، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، المرجع السابق، ص61.

[4]- وزارة المجاهدين، من يوميات الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص97.

30 سبتمبر 1958 تلقت فيه غينيا برقية الاعتراف الصادرة عن الحكومة المؤقتة الجزائرية وبالتالي قد اعتبر هذا التاريخ هو التاريخ الرسمي لاعتراف غينيا بالحكومة المؤقتة[1].

حيث وجهت أيضا الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية برقية إلى رئيس دولة طوغو في 06 ماي 1960 وتضمنت البرقية تهنئة رئيس الدولة واعتراف الجزائر بحكومة طوغو فأجاب عليها، رئيس ببرقية صدرت في 14 جوان 1960 قد اعترفت بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وهو نفس الشيء الذي حدث مع غينيا[2].

ونجد كذلك مالي قد أرسلت برقية في 18 فيفري 1961 إلى الرئيس فرحات عباس وتضمنت ما يلي "قررت جمهورية مالي الاعتراف بأن السلطة الوحيدة التي لها حق تمثيل الشعب الجزائري هي الحكومة المؤقتة حيث أعربت حكومة مالي عن رغبتها بإقامة علاقات دبلوماسية مع الحكومة الجزائرية المؤقتة[3].

4-اعتراف الكتلة الغربية الرأسمالية:

تعتبر هذه الكتلة الحليف الطبيعي لفرنسا، خاصة وأن الاستفتاء حول دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة المقرر في 26 سبتمبر 1958 في الجزائر غطى هذا الحدث وجعله خاليا من أية قيمة بالنسبة للدول الغربية، حيث لم تتوقف على مساعدتها لفرنسا حيث اعتبرت فرنسا أن حرب الجزائر هي حرب الحلف الأطلسي[4] وبالتالي على كل دول الغرب مساعدتها وتقديم الدعم لها تمثلت في إعانات عسكرية ومالية، سياسية وبعد أن حصلت فرنسا على مساعدات الحلف الأطلسي، لكي تحصل على الطائرات العمودية والأسلحة الخفية والذخيرة الحربية، وأجهزة المخابرات من أمريكا وألمانيا الغربية وغيرهما، لم تقتصر

---

[1]- محمد بجاوي، المصدر السابق، 159-160.

[2]- محمد طلاس، بسام العسلي المرجع السابق، ص373.

[3]- نفسه، ص374.

[4]- الحلف الأطلسي:أنشأ سنة 1949 وهو حلف رباعي حيث نص على الدفاع المشترك صد أي خطر شيوعي وهو أحد أحلاف المعسكر الغربي، تقوده الو.م.أ وتعتبر فرنسا من الأعضاء الفاعلين فيه حيث ضم هذا الحلف كل من الو.م.أ، فرنسا، بلجيكا، النرويج، ايسلندا، الدانمارك، كما انضمت تركيا واليونان عام 1952. ثم المانيا الغربية في 1955. (ينظر: عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ،المرجع السابق، ص80.

مساعدات التي قدمها الحلف الأطلسي لفرنسا على الجانب العسكري، بل كانت أيضا في الجانب الدبلوماسي ففي كل دورة الأمم المتحدة كان الحلف الأطلسي يساند موقف الاستعمار الفرنسي في الجزائر.

أما المساندة البريطانية لفرنسا بالجانب السياسي اعتبرت أن ايجاد حل للقضية الجزائرية هو من شأن فرنسا كما أن الحكومة الأمريكية باركت كل المشاريع التي قدمها ديغول.

قامت الحكومة المؤقتة برفض كل هذه المحاولات والتنديد بتلك المساعدات التي تقدمها تلك الدول لفرنسا[1].

لقد منح اعتراف بعض الدول الكبرى للحكومة المؤقتة، الشخصية القانونية الدولية اتجاه الدول الأخرى، فعلى الاعتراف القانوني يتم إعطاء المجموعة المعترف بها وجودا قانونيا في علاقتها بالدولة التي تعترف بها، وبالتالي يصبح القانون الدولي قابلا بين هذه الدول.

وهكذا أصبح ممثلو الحكومة المؤقتة يتمتعون بامتيازات وحصانات دبلوماسية، وبات بإمكانهم رفع العلم الجزائري[2]

[1]– ازغيد محمد لحسن، المرجع السابق، ص ص205–206.

[2]–عبد المجيد بلخروبي، ميلاد الجمهورية الجزائرية والاعتراف بها، تر، العربي يونيون، موفم للنشر، الجزائر، 2011، ص133.

الفصل الثالث:

دور الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

المبحث الأول: دورها في المحافل الدولية

المبحث الثاني: دورها في مواجهة سياسة ديغول

المبحث الثالث: دورها في المفاوضات الفرنسية الجزائرية

المبحث الأول: دورها في المحافل الدولية.

كافح الشعب الجزائري الاستعمار الفرنسي بعدة طرق، عسكريا وسياسيا، وكان يفرض عليه ألا يغفل الكفاح على الصعيد الدبلوماسي، حيث حقق عدة انتصارات[1] سواء في أشغال الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة ومختلف المؤتمرات[2] الأفروآسيوية منها، والإفريقية بنوعيها، أي في ندوات الشعوب ومؤتمرات الدول[3]، وكانت القضية الجزائرية من أهم القضايا التي تمت دراستها فيها وقد كان للدول العربية خاصة والبلدان الإفريقية والآسيوية عامة مواقف هامة لصالح القضية الجزائرية حيث أخرجتها من إطارها الضيق إلى إطار أوسع يدخل في مجال الصراع بين قوى الاستعمار والتسلط وقوى التحرر والسلام، وعندما ظهرت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958 أصبحت وزارة الشؤون الخارجية إحدى الوزارات الهامة في الحكومة وقد ساهم تدويل القضية الجزائرية في تنمية الوعي العالمي بضرورة استعجال تصفية نزاع مسلح يمكن أن يمس حوض البحر الأبيض المتوسط وإفريقيا والشرق الأوسط، لقد كانت هيئة الأمم المتحدة في الوجهة الأولى لنشاط الحكومة الدبلوماسي والذي مكنها من تدويل القضية الجزائرية في إحدى دوراتها، إضافة إلى بعض الدول الأوروبية والدول الصديقة من إفريقيا وآسيا والتي يجمعها مع الجزائر مصير مشترك.[4]

لقد أدركت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أهمية مساهمة الدول الإفريقية والآسيوية في تدويل القضية الجزائرية، وذلك بالوقوف إلى جانبها في منبر الأمم المتحدة، كما أدركت أهمية اعتراف هذه الدول بها، ولكي تحقق هذه الأهداف سعت إلى إفشال

---

[1]– محمد بجاوي، المصدر السابق، ص 162.

[2]– عمر بوضربة، تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية، دار الإرشاد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 381.

[3]– صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2008، ص 333.

[4]– عبد القادر خليفي، "المؤتمرات الأفروآسيوية والقضية الجزائرية"، مجلة المصادر، المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وأول نوفمبر 1954، ع، 8 ماي 2003، (نسخة إلكترونية).

المناورات التي قامت بها فرنسا من أجل التضييق على القضية الجزائرية، وعزلها والحيلولة دون إسماعه صوتها للرأي العام، وذلك من خلال المشاركة في الندوات والمؤتمرات لتسويق وجهة نظرها وإفراغ الدعاية الفرنسية من محتواها، ومن أهم هذه الندوات والمؤتمرات ما يلي[1]:

أ-مؤتمر أكرا الثاني:

عقد ما بين 08 إلى 12 ديسمبر 1958، مثل الجبهة فيه بومنجل وفرانس ومصطفاوي، حيث كان بومنجل عضوا في اللجنة المديرة للمؤتمر، صادق المؤتمرون على لائحة بشأن الجزائر[2]، حيث شكلت الثورة الجزائرية النقطة الأساسية في هذا المؤتمر، الذي عقدته الدول الإفريقية بهدف إحياء الذكرى الأولى لاستقلال غانا، الذي قدمت فيه الثورة الجزائرية كمثال للتدعيم والاقتداء، حيث صوت المشاركون فيه لصالح حق الشعب الجزائري في الاستقلال وتقرير مصيره، كما أجمعوا على بذل كل الجهود الممكنة من أجل مساعدة الشعب الجزائري وتشكيل مجموعة إفريقية ضمن هيئة الأمم المتحدة من أجل توحيد العمل لصالح جبهة التحرير الوطني.[3]

ب- مؤتمر الدول الإفريقية المستقلة منروفيا:

بطلب من الحكومة المؤقتة، انعقد من 4 إلى 8 أوت 1959 بالعاصمة الليبيرية منروفيا لمناقشة أوجه الدعم الممكنة من الدول الإفريقية المستقلة، وفيه صادق المؤتمرون على عدة توصيات منها التحضير للمناقشات التي ستجري في الجمعية العامة للأمم المتحدة حول القضية الجزائرية، ومتابعة الجهد الدبلوماسي لصالحها، إلى جانب تقديم الدعم المادي

---

[1]- سليم العايب، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي، مذكرة لنيل الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم الإنسانية، كلية الحقوق، باتنة، 2010-2011، ص 63.

[2]- صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 336.

[3]-تطور الدبلوماسية الجزائرية 1830 إلى 1962، الدبلوماسية الجزائرية 1830-1962، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص 145.

للثورة الجزائرية وإعلان يوم 01 نوفمبر يوما للجزائر، ودعوة الدول الإفريقية إلى الاعتراف بالحكومة الجزائرية المؤقتة[1].

ج- مؤتمر أديس أبابا:

شاركت الجبهة في المؤتمر الثالث لدول إفريقيا المستقلة المنعقد بين 14 إلى 24 جوان 1960 في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، حيث أقر المؤتمر لائحة عن الجزائر دعت الدول الإفريقية المستقلة التي لم تكن قد اعترفت بالحكومة المؤقتة وجدد النداء الذي وجهته لائحة المؤتمر الثاني لتضامن الشعوب الإفريقية والآسيوية في كوناكري 12 إلى 15 أفريل 1960 من أجل السحب الفوري لجميع القوات الإفريقية التي تقاتل مع فرنسا بالجزائر.[2]

د- مؤتمر كوناكري:

المنعقد من 12 إلى 15 أفريل 1960، مثل الجبهة فيه فر انس فانون الذي عين نائبا لرئيس المؤتمر، ممثل غينيا، كان ذات أهمية حيث أولتها الدول المشاركة للقضية الجزائرية والمساندة التي حققتها هذه الأخيرة في العالم الأفروآسيوي، أدان مندوب الجبهة في خطابه أمام المؤتمر صراحة البلدان الإفريقية التي كانت لها مع فرنسا معاهدات وروابط خاصة جعلتها ذريعة لتبرير موقفها السلبي من القضية الجزائرية، وجه المؤتمر رسالة إلى رؤساء حكومات المجموعة الفرانكوإفريقية دعاهم فيها إلى سحب قواتهم المقاتلة في الجزائر والتزام بتعزيز الدعم الفعلي للشعب الجزائري لتجسيد الاستقلال الوطني.[3] وقد أوصى المؤتمر جميع الحكومات في العالم بالاعتراف رسميا بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.[4]

---

[1]- سليم العايب، الدبلوماسية، المرجع السابق، ص 64.

[2]- صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 337.

[3]- نفسه، ص 335.

[4]- عبد القادر خليفي، المرجع السابق، (نسخة إلكترونية).

هـ- مؤتمر الدار البيضاء:

في ندوة رؤساء الدول الإفريقية الآسيوية المجتمعين في الدار البيضاء من 03 إلى 06 جانفي 1961[1]، تكرست نهائيا صفة العضوية الكاملة للحكومة المؤقتة في المؤتمرات الإفريقية رئيس الوفد الجزائري فرحات عباس، حظي بالاستقبال والاعتبار الخاصين برؤساء الدول في مثل تلك المناسبات[2].

و-مؤتمر القاهرة:

من 25 إلى 31 مارس 1961، شكلت قضية فصل الصحراء محور مناقشات مؤتمر الشعوب الإفريقية حيث دافع السيد بومنجل ممثل جبهة التحرير الوطني بشدة على قضية وحدة التراب الجزائري، وبهذا الشأن قرر مؤتمر القاهرة تقديم الدعم الكامل لموقف الحكومة المؤقتة الجزائرية المتعلق بالصحراء كجزء مكمل للتراب الوطني الجزائري[3].

كما حضرت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية عدة مؤتمرات كالمؤتمر العربي للبترول المنعقد بالقاهرة في أفريل 1959، ومؤتمر الاتصالات اللاسلكية للبلدان العربية الذي انعقد في مارس 1959، وكذلك مجلس التضامن الآفروآسيوي المنعقد بالقاهرة من 9 إلى 12 فيفري 1959، ومؤتمر العالمي للسلم الذي انعقد بالعاصمة السويدية ستوكهولم من 8 إلى 13 ماي 1959[4]، كما شارك أيضا الوفد الجزائري في المؤتمر الطبي العربي المنعقد بدمشق سنة 1959، وتم فيه تقديم تقرير عن وضع اللاجئين الجزائريين في المحتشدات وحرمانهم من وسائل الصحة[5]، وكذلك ندوة ضد القنابل النووية والهيدروجينية المنعقدة بهيروشيما في أوت 1959، والندوة الثالثة ضد الكولونيالية في المتوسط والشرق الأوسط المنعقدة في

---

[1]- الميثاق الإفريقي لمؤتمر الدار البيضاء، جريدة المجاهد، لسان حال جبهة التحرير الوطني، ع، 87، 146 جانفي 1961، ص 10.

[2]- صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 338.

[3]- تطور الدبلوماسية الجزائرية 1830-1962، المرجع السابق، ص 147.

[4]- عمر بوضربة، النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، المرجع السابق، ص 200-201.

[5]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1954-1962، ج 10، دار البصائر، الجزائر، 2007، ص 633.

العاصمة اليوغسلافية بلغراد من 02 إلى 05 ديسمبر 1959، كما شاركت في المعرض الدولي لدمشق في شهر سبتمبر 1959، من طرف مكتب دمشق في إطار جناح خاص بالجزائر[1].

إن النشاط الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني قد سجل أثناء المؤتمرات الدولية نجاحا سياسيا لا يضاهى[2]، حيث سعت الحكومة المؤقتة الجزائرية من خلال نشاطها على الصعيد الدبلوماسي تحقيق عدة أهداف منها:

-العمل على تدويل القضية الجزائرية بإخراجها من الإطار الفرنسي إلى الإطار الدولي للأمم المتحدة.

- إعطاءها طابع الشمولية للنشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية بحيث يستهدف على أكبر قدر من دعم دول العالم.

- تعزيز تواجدها في الساحة الدولية وذلك بتكثيف حضورها في المؤتمرات والندوات الدولية، وتوثيق صلاتها بالمنظمات غير الحكومية في الدول الغربية وإنشاء مكاتب وبعثات خارجية عبر مختلف دول العالم[3].

- تحقيق وحدة شمال إفريقيا في إطارها الطبيعي العربي والإسلامي.

- السعي لإثبات الدولة الفرنسية دولة معتدية لأنها تحاول القضاء على الشعب الجزائري وشخصيته.[4]

- كسب الاعتراف بها أولا وبالحكومة المؤقتة ثانيا فالاعتراف بالدولة الجزائرية ثالثا[5].

---

[1]- عمر بوضربة، النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، المرجع السابق، ص 201.

[2]- تطور الدبلوماسية الجزائرية 1830-1962، المرجع السابق، ص 147.

[3]- عمر بوضربة، تطور النشاط الديبلوماسي للثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 308-314.

[4]- أحمد حمدي، دور الدبلوماسية من خلال منظور صحافة الثورة، الدبلوماسية الجزائرية من 1830-1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007،ص ص 75-77.

[5] -La diplomatie Algérienne de 1830 à 1962, centre national d'études et recherches sur le mouvement national et la révolution du 1ère novembre 1954, Alger, P 164.

المبحث الثاني: دورها في مواجهة سياسة ديغول.

بناء على الهجومات الشرسة التي شنها العدو في مختلف أنحاء البلاد وبعد الإعلان عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والتطورات التي حدثت في مسيرة الثورة بانضمام الكثير من المجندين في صفوف الجيش الفرنسي إلى جيش التحرير الوطني، وبذلك ازداد المجاهدون أملا ونشاطا وقام جيش التحرير في الولاية الخامسة برد الفعل والبرهنة للعدو على قدرة الجزائر في الدفاع عن حقوقها وانتزاع استقلالها من العدو وبالكفاح المستمر.

وفي تاريخ 21 أكتوبر 1958 قام المجاهدون بعمليات واسعة النطاق عبر كل أرجاء الولاية الخامسة، فوقع اشتباكا في كل من مناطقها وقتل جراء هذه الاشتباكات 740 من جنود العدو وجرح منهم 450 وتحطيم 14 عربة عسكرية، وإسقاط طائرة و3 مروحيات، وغنم جيش التحرير من خلال هذه الاشتباكات 154 قطعة أسلحة متنوعة وكمية كبيرة من القنابل اليدوية ومن الذخائر المتنوعة[1]. حيث حاصر جيش التحرير 14 مركزا عسكريا وقام بأربع وخمسين عملية تخريبية في مختلف مناطق الولاية، حيث أسفرت هذه العملية عن قتل 117 عدوا وإحراق 28 ضيعة وقطع 37 عمود للتلغراف وألحقت أضرارا بمعلمين لتوليد الكهرباء وتحطيم العديد من العربات العسكرية بواسطة الألغام كما قام الفدائيون بعمليات جريئة من الغزوات نتج عنها ثمانية عشر قتيلا وثمانية وأربعون جريحا في صفوف والعدو وإعدام ست معمرين، ونتج عن هذه العملية أيضا الفرار من صفوف العدو والانضمام إلى الثورة.[2]

لقد ركزت الحكومة المؤقتة في إستراتيجية عملها على الجمع بين ثنائية العمل العسكري والعمل السياسي وذلك للرد على سياسة ديغول العسكرية ومجابهة مخططاته المناورة سياسيا، ولهذا تم التركيز عسكريا على أولوية التسليح وتنظيم جيش التحرير الوطني،

[1]– إدريس خيضر، المرجع السابق، ص ص 271–272.

[2]– نفسه، ص ص 272–273.

وفي الميدان السياسي اجتهدت الحكومة الجزائرية المؤقتة في الرد على مناورات ديغول الاستفتاء، مشروع قسنطينة، سلم الشجعان، وعرض تصورها للمفاوضات مع فرنسا[1].

أولا: موقف الحكومة من سلم الشجعان.

في 23 أكتوبر 1958 أعلن ديغول في ندوته الصحفية عن أول مبادرة سياسية منه منذ توليه للسلطة، من أجل حل المشكل الجزائري وفق ما يرتئيه والمتمثلة في سلم الشجعان، حيث اعتبرت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية هذه المبادلة الديغولية من قبيل زعزعة الصفوف ومشروعا خادعا، وبعد مناقشة أعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لمشروع ديغول، أصدرت بيانات أعلنت فيه عن رفضها الصريح لمقترح ديغول الذي اعتبرته غير قادر على حل القضية الجزائرية وجددت عرضها بالتفاوض معها باعتبارها ممثل الشعب الجزائري، في إطار مفاوضات جدية يحتضنها بلد محايد[2].

وقد جاء في رد الحكومة على سلم الشجعان لا للصلح إلا على الشروط الآتية:

1-التوجه للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وهي ممثلة للشعب باسم مجلس الثورة.

2- الاعتراف بنهاية الاستعمار وقيام الجزائر بحقها في تقرير المصير.

3- فتح مذاكرة رسمية بين رجال الحكومة الجزائرية والفرنسية.

إن هذا الرد للحكومة المؤقتة جعل ديغول يصطدم بالأمر الواقع أما أن يقبل شروط الصلح التي عرضتها الحكومة الجزائرية أو استمرار الحرب، إنه من غير المعقول بعد مضي أربع سنوات من الحرب أن يطلب في النهاية من المجاهدين تسليم أنفسهم وهو يعلم المبادئ التي ثاروا من أجلها وهي تصفية الاستعمار من الجزائر والمغرب العربي دون تحقيق المبادئ[3]، وأكدت الحكومة الجزائرية في بيانها أن ديغول يؤكد على رفضه للتفاوض

---

[1]- عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص 122.

[2]- عمر بوضربة، النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، المرجع السابق، ص ص 88-89.

[3]- أزغيدي محمد لحسن ، المرجع السابق، ص 215.

مع الممثل الحقيقي للشعب الجزائري، إذ أظهر نواياه من خلال تصريحه على تسوية القضية الجزائرية عن طريق غير طريق جبهة التحرير الوطني وقد طرحت تساؤلات عن النوايا الحقيقية للجنرال ديغول، من خلال مبادرته ورغبته في السلم واستعماله للغة مبهمة في تصريحاته بهدف تغليط الرأي العام العالمي والرأي الفرنسي حول نواياه الحقيقية[1].

وقد تم ربط تصريح ديغول بزيارة مدير البنك العالمي مصحوبا بمدير البنك الفرنسي إلى كل من حاسي مسعود وحاسي الرمل، وتصريح ديغول في ذلك الظرف من أجل إيهام الأوساط العالمية بأن المشكلة الجزائرية سائرة في طريق الحل، وبالتالي تقبل هذه الأوساط على اعتماد رؤوس أموالها في استثمار ثروات الصحراء الجزائرية وقد أعلنت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية عن يقينها بأن السلام لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق التفاوض لهذا جددت ترحيبها بأية دعوة من الحكومة الفرنسية للتفاوض بصورة جدية وفي بلد محايد[2].

ولما فشلت القيادة الفرنسية في هذا المشروع، أخذت تروج أمام العالم بأن رجال جبهة هم الذين لا يجنحون للسلم ولا يريدونه، فكتبت جريدة البرلمان الفرنسية تقول هذا الرفض غير معقول لمقترحات الجنرال ديغول النبيلة من أجل وقف إطلاق النار مع القيادة العليا لجبهة التحرير الوطني التي تتخذ من القاهرة مقرا لها بعيدة عن الأخطار ... فالكفاح منذ الآن بدون أمل بالنسبة لجبهة التحرير الوطني[3].

ثانيا: موقف الحكومة من مشروع قسنطينة.

بعد أن فشلت كل الخطط الاستعمارية لتصفية الثورة، لجأ ديغول إلى خطة جديدة، لعله يحقق بها مات فشل فيه غيره، حيث أنه لدى زيارته لقسنطينة أعلن عن الرقي

[1]– عمر بوضربة، النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، المرجع السابق، ص 90.

[2]– نفسه، ص 91.

[3]– أزغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص 216.

الاجتماعي والاقتصادي وتمثل مشروع قسنطينة في إنشاء مساكن لمليون نسمة، ومنح الزراعيين المسلمين 250 ألف هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة وإحداث 400 ألف وظيفة جديدة، وفي مجال التعليم فإن ثلثي البنات والذكور يذهبون إلى المدارس، سوف يستكمل عددهم في السنوات التالية، حيث كان هدف ديغول من خلال هذا المشروع أن يقضي على الثورة بالمشاريع الإصلاحية، ويحقق الإدماج وهو إيجاد طبقة متميزة تحكم الجزائر الغد، وتقتنع بمزايا الارتباط بفرنسا وأن تحقق ما كان ديغول يأمل تحقيقه عن طريق القوة الثالثة التي عجزت عن خلقها.[1]

حيث أن مشروع قسنطينة لقي معارضة شديدة من طرف الجزائريين فقد رفضوا المشروع، بتوجيه جبهة التحرير الوطني التي جندت كل طاقاتها ضده، بإصدار المناشير وإقامة الجمعيات العامة والتصريحات عن طريق الإذاعات، إضافة إلى قمع الاستعمار للمواطنين المستمر الذي ساعد موقف الجبهة إلى حد كبير، وقد رفض الشعب الجزائري للمشروع ووقفت الثورة ضده فقاطعه الشعب، حيث رفض الفلاحون الهكتارات من الأراضي وبالنسبة للوظائف فقد رفضها الجزائريون كذلك، حيث أصيب مشروع قسنطينة بخيبة أمل في تنفيذه لذلك رأت الحكومة الفرنسية أن تلجأ إلى طريقة أخرى لاستعادة زمام الأمور[2].

ثالثا: موقف الحكومة من تقرير المصير.

بعد الإعلان عن هذا المشروع من طرف الجنرال ديغول في 16 سبتمبر 1959 اعتكفت الحكومة المؤقتة على دراسته، ثم أصدرت بيانها للرد على مشروع ديغول جاء فيه (...إن الشعب الجزائري، قد اضطره الاستعمار إلى حمل السلاح، والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تؤكد إرادتها في الكفاح إلى أن يتحقق التحرير الوطني، ... لقد اعترف رئيس الجمهورية الفرنسية باسم فرنسا رؤوس الملأ بحق الجزائريين في تقرير المصير، خمس

[1]– أزغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص194–195.

[2]– نفسه، ص ص 195–196.

سنوات وهو يواصل حربا من أفضع الحروب التي أراد بها الاستعمار أن يغزو بلادنا من جديد، إن جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير خاضا الحرب وسيواصل خوضها إذا لزم الأمر عدة سنوات أخرى إلى تحقيق السيادة الكاملة والاستقلال التام ... إن المبدأ الذي يقوم عليه الكفاح لا يمكن النيل منه والمتمثل في وحدة التراب الوطني ووحدة الشعب الجزائري الذي لا يمكن أن يتجزأ ... أما فيما يخص ثروات الصحراء فإن التنقيب عنها واستغلالها لا يمكن بأية صفة من الصفات أن يتحول إلى ملكية شرعية.[1]

إن هذه الثروات التي هي مصدر تقدم إنساني قبل كل شيء للجزائر ولإفريقيا الشمالية.[2]

إن تعليق الاختيار الحر للشعب الجزائري على استشارة الشعب الفرنسي ليس سوى نفي للديمقراطية ولحق تقرير المصير، حيث أن الشعب الجزائري لا يمكن أن يمارس اختياره الحر تحت ضغط جيش الاحتلال[3].

كان جواب الحكومة الجزائرية المؤقتة حازما على تصريح تقرير المصير، فرغم علمها بالنوايا الحقيقية لديغول بادرت لإعلان رغبتها في إجراء مفاوضات من أجل إنجاح مهمة تقرير المصير، وأكدت على خصوصية الشخصية الجزائرية ورفضها لأي مس بهذه الخصوصيات ومنها الوحدة الترابية، وكان ذلك يعني رفض فكرة تقرير المصير كما يتصورها ديغول والدعوة إلى التفاوض على هذه المسألة بين طرفي النزاع، وحاول ديغول في نوفمبر 1959 تجديد الدعوة إلى سلم الشجعان فأجابته الحكومة الجزائرية المؤقتة بمناورة ذكية تدعوا إلى تعيين الزعماء المعتقلين الخمسة مفاوضين رسميين لديغول ولأنها تعرف أن ديغول

[1]– إدريس خضير، المرجع السابق، ص 295.

[2]– نفسه، ص 295.

[3]– نفسه، ص 296.

سيرفض ذلك وهدفت إلى إقامة الحجة على ديغول ودفعته لاتخاذ إجراءات عملية لإنجاح مهمة تقرير المصير.[1]

المبحث الثالث: دورها في المفاوضات الفرنسية الجزائرية

أعلنت جبهة التحرير الوطني في بيان أول نوفمبر 1954 عن استعدادها للمساهمة في حل سلمي تفاوضي للقضية الجزائرية مع الحكومة الفرنسية، يمكن الشعب الجزائري عم ممارسة حقه في تقرير مصيره، وبمرور الوقت اتضحت شروط الجبهة فيما يتعلق برؤيتها وشروطها حول مسألة المفاوضات الاعتراف بوحدة الشعب والتراب الجزائريين أن تعترف الحكومة الفرنسية بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره والاستقلال قبل أية مفاوضات أن تجرى مفاوضات في بلد محايد[2].

وقد أشار بيان أول نوفمبر بإمكانية التقارب والتفاوض مع الحكومة الفرنسية، حيث تضمن البيان فكرة المفاوضات بين الجزائريين والفرنسيين حيث جاء ما يلي... أعددنا للسلطات الفرنسية وثيقة للمناقشة إذا كانت هذه السلطات تحدها النية الطيبة وتعترف نهائيا للشعوب التي تستعمرها بحقها في تقرير مصيرها بنفسها، وهنا نقف على أهم المحطات التي مرت بها المفاوضات السرية الغير رسمية والمفاوضات الرسمية بين ممثلي الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والحكومة الفرنسية[3].

أ-المفاوضات غير الرسمية (السرية):

بعد اندلاع الثورة عملت السلطات الفرنسية على تقزيم العمل المسلح الذي تقوده جبهة وجيش التحرير الوطني وذلك من خلال سعيها لإلصاق النعوت والألفاظ المشينة بالثوار، كالمتمردين وقطاع الطرق وغيرها من الصفات الأخرى ومن جهة حاولت السلطات التعرف على مفجري الثورة وجس نبض قيادة جبهة وجيش التحرير الوطني، حيث أقدمت السلطات

[1]- عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص ص 144-145.

[2] -عمر بوضربة، النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، المرجع السابق، ص113.

[3] - عبد الوهاب بن خليف، ص ص 221-222.

الفرنسية على ‘جراء عدة اتصالات ولقاءات سرية مع وفد لجبهة التحرير[1]، حيث كان اللقاء الأول في أفريل 1956 وقد جمع هذا اللقاء بين مبعوث مانديس فرانس (Mendes France)، وعبان رمضان وابن يوسف بن خدة[2].

وهو اللقاء الأول الذي لم يصل إلى نتيجة تذكر، بفعل النوايا الفرنسية وإرادتها غير الجادة فقد كانت تسعى للتعرف على هوية الثوار ومطالبهم وفقط[3].

حيث كان هناك اتصال شبه رسمي يوم 12 أفريل 1956 بين السيد بيغارا (Begrra)، النائب الاشتراكي في مجلس الإتحاد الفرنسي وغورس (Gorce) من الجانب الفرنسي ومحمد خيضر من جبهة التحرير وعرض بيغارا على محمد خيضر مثلث غي مولي (guymollet)، المعروف وهو إيقاف القتال وإجراء الانتخابات ثم التفاوض مع النواب المنتخبين حول دستور الجزائر لكن مسؤول البعثة الجزائرية محمد خيضر المقترحات الفرنسية حينما قال بيغارا "بأن الحكومة الفرنسية ستذهب أبعد من ذلك بإمكانية منحها استقلالا داخليا" وأدركت الجبهة أن هذه الاتصالات ليس الغرض منها إلا تمضية الوقت وأن الفرنسيين يهدفون إلى تضييع الوقت أكثر من أي شيء آخر[4].

كما جرت لقاءات أخرى جمعت بين محمد يزيد وأحمد فرانسيس وبيركومين (Pirnecommin)الأمين العام بالنيابة للحزب الاشتراكي الفرنسي الذي ترأسه غيمولي وذلك يوم 21 جويلية 1956 في بلغراد و التقى محمد يزيد ومحمد خيضر وعبد الرحمان كيوان مع هيربوت (herbaut)، وكازيل (cazelles)، يوم 2 و3 سبتمبر 1956 في روما[5].

---

[1] – عمر بوضربة، النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ،المرجع السابق، ص117.

[2] – عمار عمورة، المرجع السابق، ص41.

[3] – عمر بوضربة، النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، المرجع السابق،ص118.

[4] – يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص302.

[5] – بن يوسف بن خدة، اتفاقيات إيفيان ، تع، لحسن زغيدي، ومحل العين جبائلي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2002، ص15.

وفي هذا اللقاء اقترح الوفد الفرنسي مخططا عاما لوضع دستور جديد للجزائر مستوحى من لائحة مؤتمر الحزب الاشتراكي بمدينة ليل وهو انتخاب مجلس تشريعي ثم تكوين هيئة تنفيذية جزائرية تسند إليها كل صلاحيات الشؤون الداخلية للجزائر ماعدا المتعلقة بقانون الأحوال الشخصية الجزائرية فشكلت هيئة جزائرية فرنسية تتصرف في الشؤون الدبلوماسية والاقتصادية والأمن العسكري حيث طلب وفد جبهة التحرير مهلة لعرضه على مسؤولي الجبهة في الداخل واقترح في نفس الوقت تشكيل حكومة لتباشر وتتولى المفاوضات الرسمية العلنية[1].

ثم جاء لقاء بلغراد الثاني في سبتمبر الذي حضره هربوت كممثل للوفد الفرنسي ومحمد ولمين دباغين كرؤساء للوفد الجزائري[2]، فدارت المحادثات هذه المرة حول إمكانية الاعتراف بحق الجزائر في الاستقلال فظهرت بوادر مشجعة للاتفاق حول عبارة أخرى تعوض كلمة الاستقلال وهي حق الشعب الجزائري في تسيير شؤونه بنفسه، أما ما يتعلق بالنظام الذي اقترحه الوفد الفرنسي في المقابلات السابقة فقد اقترح الوفد الجزائري أن تكون المسائل المشتركة بين الصلاحيات الفرنسية والجزائرية موضع اتفاقيات ثنائية فطلب هربوت أجلا يطلع الحكومة على الاقتراح[3].

إن هذه الاتصالات توقفت بعد شهور من الاتصال الأخير إثر عملية القرصنة الجوية في 22 أكتوبر 1956 [4]، فبعد الانتهاء من اللقاء توجه وفد الجبهة إلى المغرب العربي بتونس للمشاركة في القمة المغاربية والذي ألغي بعد اختطاف الطائرة التي تنقل الزعماء الجزائريين (أحمد بن بلة، محمد خيضر، آيت أحمد، بوضياف، مصطفى الأشرف)، بواسطة الطيران الفرنسي[5].

---

[1] – يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص303.

[2] -Redha malek,algerie a evian histoire des negociati secrétes1956-1962,éd du shuil 1995,p42

[3] – يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص ص 303–307.

[4] -Redha malek ,ibid p51.

[5] – بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص15.

مع مجيء ديغول غلى السلطة أخذ مسار المحادثات الجزائرية الفرنسية توجهه الصحيح بظهور فكرة تقرير المصير التي أعلن عنه ديغول ذلك الأخير بعد توليه السلطة في 1 جوان 1958 سعى لإجراء محادثات سرية جمعت قادة الجبهة من جهة ومبعوثي ديغول لعبد الرحمان الفارسي[1]، من جهة أخرى غير أن هذا اللقاء انتهى بالفشل لتباعد رؤى الطرفين[2].

وبعد خطاب ديغول في 16 سبتمبر 1959 حدثت عدة اتصالات مع وسطاء فرنسيين وأعضاء في الحكومة المؤقتة، كما حاول الفرنسي اللجوء إلى الوساطة التونسية لدفع الحكومة المؤقتة للقبول بعقد اتصالات تمهيدية للمفاوضات الحقيقية، إلا أن هذه الأخيرة كانت تنتظر انعقاد دورة المجلس الوطني للثورة الجزائرية ليعلن موقفه من المفاوضات[3]، كذلك فتح ديغول مفاوضات سرية أخرى موازية مع بعض القادة العسكريين، كان أبرزها سي الصالح، أحد القادة في الداخل لكنها فشلت بعد تدخل جيش التحرير والعمل على محاصرتها وتحطيمها، حيث أعاد ديغول المحاولة مع الزعماء الخمسة المعتقلين بفرنسا، حيث ركز على أحمد بن بلة وانتهت محاولة ديغول الثانية بالفشل ورفض الزعماء إجراء مفاوضات مع الحكومة الفرنسية من داخل السجن على حساب المجاهدين[4].

كانت هذه اللقاءات بالنسبة للحكومة الفرنسية مع ممثلي جبهة التحرير الوطني عبارة عن مناورات تهدف إلى مواصلة الحرب أو اجتياز مرحلة صعبة، وكانت المواقف متباعدة

---

[1]–عبد الرحمان الفارسي: ولد عام 1910 بأقبو ببجاية تخرج بشهادة الحقوق وكان أول من مارس مهنة كاتب عدل بالجزائر اشتهر بمطالبته الاندماجية، تولى رئاسة الجمعية الوطنية الجزائرية 1953، بدأت اتصالاته الأولى مع الثورة في منتصف سنة 1955 أعتقل في الخامس من نوفمبر 1960، أصبح من مناصري فكرة الاستقلال تولى رئاسة الهيئة التنفيذية المؤقتة التي أشرفت على إدارة شؤون الجزائر بعد توقيع اتفاقيات إيفيان (ينظر عمر بوضربة، النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، المرجع السابق، ص121).

[2] – نفسه، ص121.

[3] – عمر بوضربة، النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، المرجع السابق، ص ص 121–122.

[4] – لطفي الخولي، المرجع السابق، ص33.

جدا حتى لدى الناطقين باسم جبهة التحرير الوطني الذين كانت مواقفهم مختلفة أما من جهة الفرنسيين فإنهم لم يتجاوز فكرة الواقع الوطني الجزائري[1].

ب- المفاوضات الرسمية:

دعا ديغول بشكل رسمي وعلني عبر الخطاب الذي ألقاه يوم 14 جوان 1960 إلى الجلوس حول طاولة التفاوض، حيث كلفت الحكومة المؤقتة السيد محمد الصديق بن يحي وهو مدير ديوان رئيس الحكومة المؤقتة[2]، وأحمد بومنجل أما الوفد الفرنسي فقد كان يقوده روجي موريس (roger moris)، المكلف بالشؤون الجزائرية في قصر الإليزي والعقيد ماتون (mathon) [3]، وانطلقت هذه المحادثات بتاريخ 25 جوان 1960 بمدينة مولان الفرنسية واستمرت إلى غاية 29 من نفس الشهر[4].

إلا أن هذا اللقاء فشل لأن فرنسا أرادت التفاوض من أجل وقف إطلاق النار وإجبار جيش التحرير الوطني على تسليم سلاحه، وبذلك عاد الوفد الجزائري إلى تونس وفي هذه الفترة ظهرت المنظمة السرية الإرهابية التي يقودها الجنرالات فرنسا حيث شكلت خطرا على ديغول كما استهدفت الإطاحة بالحكومة[5].

وفي 4 نوفمبر 1960 قرر ديغول أن يتقدم بمحاولة أخرى في المفاوضات فأعلنت عن ميلاد "الجزائر جزائرية" وأكدت رغبته في مواصلة المفاوضات فأرسل وزيره للدفاع إلى الجزائر لإبلاغ قادة الثورة أن الوقت قد حان للتفاوض وتطبيق الاستفتاء الخاص بتقرير المصير[6].

---

[1] – بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص15.

[2] – عمار عمورة، المرجع السابق، ص42.

[3] – عمار بوحوش، المرجع السابق، ص522.

[4] – أولييغي لونغ: الملف السري– اتفاقيات أيفيان مهمة سويسرية للسلم في الجزائر، تق، ماكس توتييسر، تر، أوذينة خليل، ديوان المطبوعات، الجزائر، 2012، ص210.

[5] –عمار بوحوش، المرجع السابق، ص522–524.

[6] – نفسه، ص524.

شهدت الفترة المحصورة بين فشل لقاء مولان وانعقاد لقاء ليبارن تطورات سياسية هامة، أبرزها مظاهرات 11 ديسمبر 1960 التي كشفت التأييد الشعبي الواسع لجبهة التحرير الوطني، والتأييد الدولي الواسع الذي كسبته جبهة التحرير الوطني خلال الدورة الخامسة عشر للأمم المتحدة واستفتاء تقرير المصير الذي نظمه ديغول يوم 8 جانفي 1961 ومنحه بموجبه الناخبون الفرنسيون بأغلبية كبيرة سلطة تمكين الجزائريين من حقهم في تقرير مصيرهم.

كشف هذا الاستفتاء أن جبهة التحرير الوطني تخطى بتأييد الغالبية العظمى من السكان المسلمين ودل على ذلك مقاطعة بنسبة كبيرة منهم لاستفتاء رغم الضغط البوليسي الذي كان مسلطا عليها، كل هذا أعطى دفعا حقيقيا لتسوية القضية الجزائرية كما تريدها الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[1].

وفي 20 فيفري 1961 جرت لقاءات جدية بين الجزائريين والفرنسيين لوسارن بسويسرا بواسطة أوليفي لونغ[2] وأوكل ديغول هذه المهمة لجورج بومبيدو (georges pompidea)، وأما الجانب لالجزائري فكان يمثله الطيب بولحروف[3]. وأحمد بومنجل[4]، وقد دار اللقاء حول المؤسسات المؤقتة وضمانات تقرير المصير جنسية الأقلية الأوربية ومفهوم

[1] – رمضان بورغدة، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول، 1958–1962 سنوات الحسم، بونة للبحوث والدراسات، الجزائر، 2012، ص426.

[2] – أوليفي لونق: الوزير السويسري المكلف من طرف حكومته برئاسة الجمعية الأوربية الخاصة بالتبادل الحر (ينظر: بن بن يوسف بن خدة، اتفاقيات، المصدر السابق، ص20)

[3] – الطيب بولحروف: ولد بواد زناتي سنة 1923 انظم إلى حزب الشعب الجزائري بعد الحرب العالمية الثانية ثم عضو في حركة أحباب البيان والحرية عام 1944 ثم عضو اللجنة المركزية 1951 بعد اندلاع الثورة أصبح عضو فعال في فيدراليات الجبهة بفرنسا ثم ممثل جبهة التحرير الوطني بروما شارك في المفاوضات بعد الاستقلال شغل منصب سفير الجزائر بعدة دول (ينظر رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص427).

[4] – أحمد بومنجل: ولد سنة 1909 بتيزي وزو، اشتغل محامي، التحق مع حزبه في بالثورة سنة 1956، كان ضمن الوفد المفاوض بمفاوضات ايفيان، اشتغل ضمن طاقم أحمد بن بلة سنة 1962–1964، ثم اعتزل السياسة الى ان توفي في 1984.(ينظر:رشيد بن يوب، دليل الجزائر السياسي2002، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار،الجزائر،2001).

وشكل اللسلطة التنفيذية المؤقتة لقد كانت مواقف الطرفين متباعدة جدا حيث أكد الوفد الجزائري تمسكه بما تقره الحكومة المؤقتة وأن يبقى الأمن العام من صلاحيات القوات الفرنسية في هذه المرحلة، أما جورج بومبيدو فقد اعتبر أن قضية الصحراء لا نقاش فيها وأن المرسى الكبير ملكا من الأملاك الفرنسية كما صرح بأن ديغول يؤكد على الهدنة ويتم إطلاق سراح الوزراء الخمسة ليشاركوا في المفاوضات، لقد رفضت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الفصل بين وقف إطلاق النار وضمانات تقرير المصير كما رفضت الهدنة وفكرة تجزئة التراب الوطني[1].

التقى الطرفان مجددا على الأراضي السويسرية وكان النقاش مركزا على مستقبل الصحراء وتأجيل التفاوض حولها إلى ما بعد وقف إطلاق النار حيث صرح جورج بومبيدو أن السلطات الفرنسية ستعلن بدء المفاوضات بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والحكومة الفرنسية، وقد تم هذا الإعلان الرسمي في نفس الوقت من الطرف الفرنسي من باريس والجزائر من تونس بتاريخ 7 أفريل 1961[2]، وفي مدينة إيفيان إلا أن تصريح وزير الشؤون الخارجية في الحكومة الفرنسية لويس جوكس louis joxe يوم 31 مارس 1961 بأن فرنسا تتفاوض مع الحركة الوطنية الجزائرية التابعة لمصالي الحاج جعلت الحكومة المؤقتة ترفض التفاوض مع فرنسا وحاولت فرنسا أن توضح لها بأن تصريح جوكس ليس له أي أثر على مستقبل الجزائر أو اعتراف فرنسا التفاوض مع جبهة التحرير[3].

وفي 20 ماي 1961 بدأت المفاوضات حيث شارك في هذه المفاوضات عن الطرف الجزائري كريم بلقاسم، سعد دحلب، محمد الصديق بن يحي، الطيب بولحروف، أحمد فرانسيس، أحمد بومنجل، قايد أحمد، علي منجلي ورضا مالك أما الوفد الفرنسي قاده لويس جوكس حيث حاول هذا الأخير التركيز على وقف القتال والاحتفاظ بالصحراء لكن الوفد

[1] – بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص ص 20–21.

[2] – عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص224.

[3] – عمار بوحوش، المرجع السابق، ص ص 528–529.

الجزائري أصر على مواقفه الأمر الذي أدى فشل المفاوضات ايفيان وتوقفها في 13 جوان 1961 لكنها سرعان[1]، ما ستونفت المحادثات في لوغران ما بين 20-28 جويلية 1961 [2] وقد تمحور النقاش حول تحقيق الهدنة بين الطرفين قضية الصحراء ومصير المستوطنين في الجزائر فكان الموقف الجزائري المفاوض بأن الجزائر أمة موحدة شعبا ووطنا حيث نجد اللقاء بين الوفدين 20 جويلية 1961 في لوغران بفرنسا القريبة من الحدود السويسرية الذي حضره أحمد بومنجل أحمد فرانسيس ، كريم بلقاسم، سعد دحلب لكن هذا اللقاء كان مآله الفشل[3]، بسبب إصرار الحكومة الفرنسية على التنكر لسيادة الجزائر على صحرائها حيث اعتبروا أن الصحراء بحد داخلي تشترك فيه كل البلدان المجاورة بهدف ضرب الوحدة الوطنية وإضعاف الثورة وبذلك علقت المحادثات لتباعد النظر بين الطرفين[4].

وفي 5 سبتمبر 1961 وخلال ندوة صحفية عقدها الجنرال ديغول اعترف بسيادة الجزائر على الصحراء وهو ما حمل الحكومة المؤقتة على الإعلان عن نيتها في مواصلة المفاوضات يوم 24 أكتوبر 1961 وأعلنت جبهة التحرير الوطني مستعدة لوقف إطلاق النار فور تخلي فرنسا عن فكرة حق تقرير المصير واعترافها باستقلال الجزائر تحال بقية القضايا (وضع الأقلية الأوربية القوات الفرنسية، الشراكة الاقتصادية) إلى حكومة الجمهورية الجزائرية المستقلة وهو الأمر الذي مهد للقاء الأول بسويسرا في 28 و 29 أكتوبر 1961[5].

ثم لقاء بال الثاني في 9 نوفمبر 1961 حيث جمعت رضا مالك ومحمد الصديق بن يحي وكلود شابي claude chabbet، عن الطرف الفرنسي[6]، وخلال هذين اللقاءين ظلت

---

[1] -عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص ص 224-225.

[2] -نفسه، ص225.

[3] - عمار عمورة، المرجع السابق، ص43.

[4] - عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص225.

[5] - سيد أحمد مسعود، التصور السياسي في الثورة الجزائرية 1960-1961، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010، ص221.

[6] -نفسه، ص222

مسألة الصحراء هي حجر العثر في مسار تسوية القصية الجزائرية[1]، وثم لقاء آخر بين سعد دحلب ولويس جوكس في مدينة لي رووس لدراسة النقاط الأساسية ومناقشة قضايا التعاون وحفظ النظام أثناء المرحلة الانتقالية ومسألة العفو الشامل[2].

وهنا نصل إلى مفاوضات أخرى بمدينة la rousses، على الحدود الفرنسية السويسرية في 11 و19 فيفري 1962 بقيادة لويس جوكس ووزراء آخرين ممثلين للحكومة الفرنسية وكريم بلقاسم، الأخضر بن طوبال، محمد الصديق بن يحي محمد يزيد رضا مالك بولحروف الطيب ابن عودة عمر مصطفى والصغير مصطفاوي كخبير مالي بمصادقة المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي انعقد بطرابلس ما بين 22 27 فيفري 1962.

وفي جولة أخيرة من المفاوضات امتدت ما بين 7-18 مارس 1962 تم التوصل إلى وقف إطلاق النار والاعتراف بسيادة جبهة التحرير الوطني على كامل التراب الوطني بما فيها الصحراء والاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بنفسه لتدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بداية منتصف نهار 19 مارس 1962 واستمر إلى غاية 05 جويلية 1962[3].

[1] – عمار عمورة، المرجع السابق، ص44.

[2] – عبد الوهاب خليف، المرجع السابق، ص ص 226-227.

[3] – نفسه، ص ص 226-227

خاتمة

خاتمة

يعتبر تشكيل الحكومة المؤقتة فترة متميزة في تاريخ ثورة التحرير خاصة في مواجهتها للسياسية الفرنسية، فمن خلال تتبع أحداث هذا الموضوع توصلت إلى عدة نتائج يمكن إيجازها على النحو الآتي:

– كان لتأسيس الحكومة المؤقتة ظروف داخلية وخارجية فمن الناحية الداخلية عانت الثورة من نقص الأسلحة بسبب توقف عمليات الإمداد والتموين عبر الحدود بسبب خط الموت الشائك والمكهرب، أما من الناحية الخارجية مارست السلطات الفرنسية ظغوطات كثيرة على نظامي تونس والمغرب الأقصى مما ولد ضغطا على جبهة التحرير الوطني التي رأت من الضرورة ترقية مستوى تمثيل القضية الجزائرية .

– عرفت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ثلاث تشكيلات كان لرئاسة التشكيلة الأولى والثانية "فرحات عباس" ليحل محله بن يوسف بن خدة في التشكيلة الثالثة .

– قامت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على جملة من المبادئ والأسس ورثتها عن مبادئ أول نوفمبر وبقيت وفية لها.

– يعتبر تأسيس الحكومة أهم عمل دبلوماسي قامت به جبهة التحرير الوطني والتي عملت من خلال هذا التأسيس على تطوير التمثيل الدولي للثورة وإقناع الرأي العام بوجود طرق قادرة على التفاوض مع فرنسا.

– تمكنت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من تحقيق مكتسبات هامة، حيث استطاعت من خلال نشاطها الدبلوماسي من كسب أصدقاء جدد إلى جانب القضية الجزائرية والحصول على مساعدات مادية ومعنوية من عدة دول عربية وغربية كما تمكنت من بفصل ممثليها من كسب دعم الدول الاشتراكية دون أن تتخلى عن مبدأها وهو الحياد وعدم الدخول في الصراع الاديولوجي بين الكتلة الاشتراكية بزعامة الاتحاد السوفيتي والكتلة الرأسمالية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية.

– تمكنت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من إرباك الدبلوماسية الفرنسية بفضل مواقفها الشجاعة تجاه المشاريع الديغولية ، سواء كانت مشاريع اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية حيث قلبت الكثير من تلك المبادرات إلى صالحها .

– تمكنت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من تكذيب وادعاءات فرنسا القائلة بأن الثورة لا قيادة لها مؤهلة لكي تتفاوض معها، كما تمكنت من خلال نشاطها السياسي الخارجي من زيادة الدعم الدولي للثورة.

– كان للبلدان العربية والإفريقية والأسيوية دور كبير في تدويل الثورة الجزائرية وذلك من خلال سعيها لطرح القضية في هيئة الأمم المتحدة ، كما كان لها الدور في دعم الثورة ماديا كل هذا تجسد بفضل نشاط الوفد الخارجي اتجاهها .

– بذلت الحكومة المؤقتة قصار جهدها لكشف ألاعيب فرنسا الخبيثة وكشف سياستها الاستعمارية الإنسانية التي اخترقت بها حقوق الإنسان ومحاولتها لإبادة الشعب الجزائري وطمس معالم شخصيته ومورثه الثقافي.

– رغم الانتصارات التي حققتها الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وكسبها تأييد الدول العربية والغربية وحصولها على مساعدات مختلفة من عدة دول وشخصيات عالمية ، ورغم موجهتها للسياسة الاستعمارية الديغولية إلا أن هذا لم يمنعنا من ذكر بعض النقائص التي عانت منها ،وأن لا ننسى تلك المؤامرات التي حيكت ضدها سواء من الداخل أو الخارج ، إلا أنها تمكنت من التخلص منها واجتيازها رغم ما أحدثته من فتن وما سببته في حدوث انشقاقات داخلها.

– لعبت الحكومة المؤقتة دورا فعالا في المفاوضات إذ أعلنت منذ تأسيسها رغبتها للتفاوض للوصول إلى حل سامي للقضية الجزائرية فكانت اللقاءات الأولى سرية وغير معلنة هدفت من خلالها فرنسا لمعرفة قوة الطرف الجزائرية ، ونتيجة الحكومة المؤقتة بمطالب الاستقلال انطلقت المفاوضات الرسمية في سنة 1960 ، وقد جرت عدة لقاءات ومحادثات بين

الطرفين استطاعت الحكومة أن تفرض نفسها كطرف مفاوض متمسك بمطالبه وضرورة الاستقلال .

– إن الضغوطات التي تعرضت لها الحكومة الفرنسية جعلتها في الأخير تقبل شرط الحكومة حيث أعلنت في 19 مارس 1962 وقف إطلاق النار ومنه استقلال الجزائر.

الملاحق

الملحق رقم (01): أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ المنبثقة عن مؤتمر الصومام.[1]

[1]– محمد الشريف ولد الحسن، مرجع سابق، ص 68.

الملحق رقم 02: التشكيلة الأولى للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 19 سبتمبر 1958م – 19 جانفي 1960.[1]

التشكيلة الأولى للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

19 سبتمبر 1958 – 19 جانفي 1960.

رئيس المجلس الوزاري..... فرحات عباس

نائب رئيس المجلس الوزاري وزير القوات المسلحة.. بلقاسم كريم

نائب رئيس المجلس ..... أحمد بن بلة

وزير دولة ..... حسين آيت أحمد

وزير دولة ..... رابح بيطاط

وزير دولة ..... محمد بوضياف

وزير دولة ..... محمد خيضر

وزير الشؤون الخارجية..... محمد الأمين الدباغين

وزير التسليح والتموين..... محمود الشريف

وزير الداخلية..... الأخضر بن طوبال

وزير الاتصالات العامة والمواصلات..... عبد الحفيظ بوالصوف

وزير شؤون شمال إفريقيا..... عبد الحميد مهري

وزير الشؤون الإقتصادية والمالية..... أحمد فرانسيس

وزير الأخبار ..... امحمد يزيد

وزير الشؤون الإجتماعية..... بن يوسف بن خدة

وزير الشؤون الثقافية..... أحمد توفيق المدني

كاتب دولة ..... الأمين خان

كاتب دولة ..... عمر أوصديق

كاتب دولة ..... مصطفى اسطنبولي

[1]– وزارة المجاهدين، الذكرى الخمسون لتأسيس الحكومة المؤقتة، مرجع سابق، ص 13.

الملحق رقم 03: التشكيلة الثانية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 18 جانفي 1960 – 25 أوت 1961.[1]

التشكيلة الثانية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

18 جانفي 1960 - 25 أوت 1961

رئيس المجلس ..... فرحات عباس

نائب رئيس المجلس ووزير الشؤون الخارجية..... بلقاسم كريم

نائب رئيس المجلس..... أحمد بن بلة

وزير دولة ..... حسين آيت أحمد

وزير دولة ..... رابح بيطاط

وزير دولة ..... محمد بوضياف

وزير دولة ..... محمد خيضر

وزير دولة..... السعيد محمدي

وزير الشؤون الإجتماعية والثقافية..... عبد الحميد مهري

وزير التسليح والاتصالات العامة..... عبد الحفيظ بوالصوف

وزير المالية والشؤون الإقتصادية..... أحمد فرانسيس

وزير الأخبار..... امحمد يزيد

وزير الداخلية..... الأخضر بن طوبال

[1]– وزارة المجاهدين، الذكرى الخمسون لتأسيس الحكومة المؤقتة، مرجع سابق، ص 14.

الملحق رقم 04: التشكيلة الثالثة للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 27 أوت 1961 إلى الاستقلال .[1]

التشكيلة الثالثة للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائري

27 أوت 1961 – إ لى الإستقلال

رئيس المجلس الوزاري ووزير المالية

والشؤون الإقتصادية..... بن يوسف بن خدة

نائب للرئيس ووزير الداخلية..... ..... بلقاسم كريم

نائب لرئيس المجلس..... ..... أحمد بن بلة

نائب لرئيس المجلس..... ..... محمد بوضياف

وزير دولة..... حسين آيت أحمد

وزير دولة..... رابح بيطاط

وزير دولة ..... محمد خيضر

وزير دولة..... الأخضر بن طوبال

وزير دولة..... السعيد محـي

وزير الشؤون الخارجية..... ..... سعد دحلب

وزير التسليح والاتصالات العامة..... ..... عبد الحفيظ بوالصوف

وزير الأخبار..... امحمد يزيد

[1]– وزارة المجاهدين، الذكرى الخمسون لتأسيس الحكومة المؤقتة، مرجع سابق، ص 16.

الملحق رقم 05: جدول البلدان التي اعترفت بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.[1]

إعترافات الدول الأولية بالحكومة المؤقتة
للجمهورية الجزائرية حسب التوقيت الزمني

الرقم	إسم الدولة	تاريخ الإعتراف
1	العراق	19 سبتمبر 1958
2	ليبيا	19 سبتمبر 1958
3	المغرب	19 سبتمبر 1958
4	تونس	19 سبتمبر 1958
5	السعودية	20 سبتمبر 1958
6	كوريا الشمالية	20 سبتمبر 1958
7	مصر	21 سبتمبر 1958
8	اليمن	21 سبتمبر 1958
9	الصين	22 سبتمبر 1958
10	السودان	22 سبتمبر 1958
11	الفيتنام	26 سبتمبر 1958
12	أندونيسيا	27 سبتمبر 1958
13	غينيا	30 سبتمبر 1958
14	منغوليا	15 ديسمبر 1958
15	لبنان	15 مارس 1959
16	يوغسلافيا	12 جوان 1959
17	غانا	10 جويلية 1959
18	الأردن	20 سبتمبر 1959
19	ليبيريا	7 جوان 1960
20	الكونغو	17 جوان 1960
21	الإتحاد السوفياتي	3 أكتوبر 1960
22	مالي	14 فيفري 1961
23	الكاميرون	19 فيفري 1961
24	تشيكوسلوفاكيا	25 مارس 1961
25	بلغاريا	29 مارس 1961
26	الباكستان	أوت 1961

المصدر: [illegible]

[1]– إسماعيل دبش، مرجع سابق، ص 252.

الملحق رقم 06: وثائق سرية وتعليمات من الحكومة المؤقتة.[1]

وثائق سرية وتعليمات من الحكومة المؤقتة

برقية من السيد أوعمران يحذر فيها من أي اتفاق حول وقف إطلاق النار خارج أي قرار من المجلس الوطني للثورة الجزائرية

[1]– سعد دحلب، مرجع سابق، ص 423.

الملحق رقم 07: أحد اجتماعات الحكومة الجزائرية المؤقتة.[1]

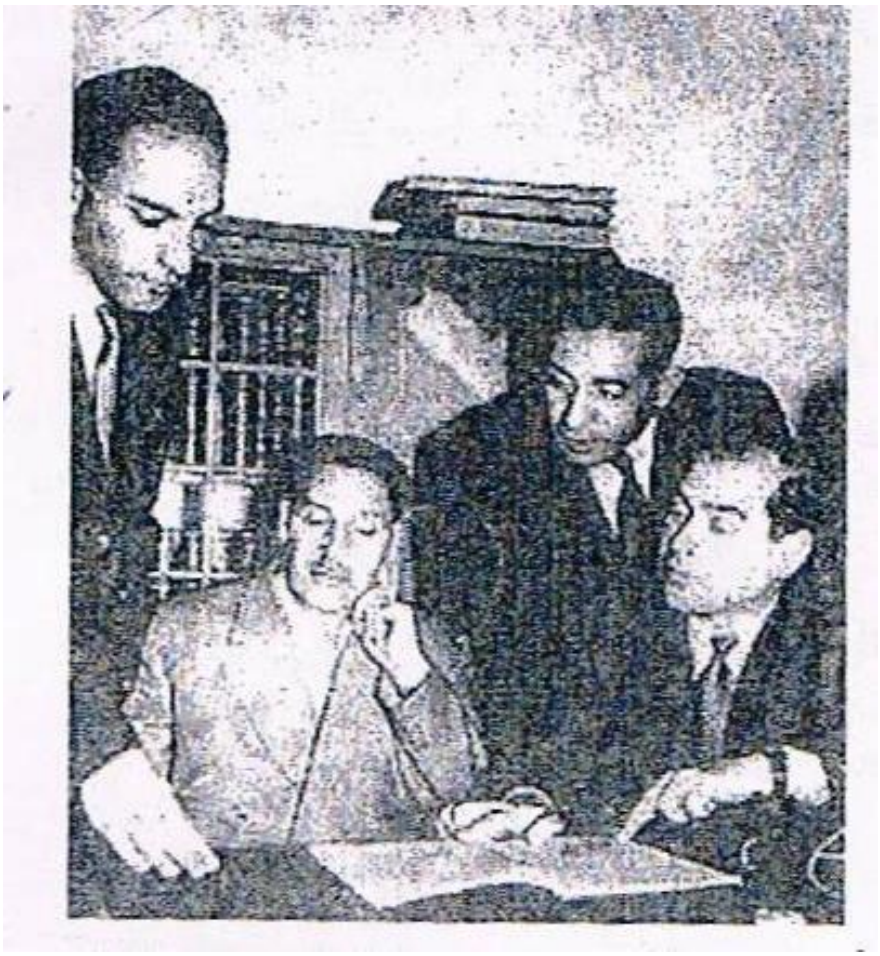

[1]– عمار عمورة، مرجع سابق، ص 344.

الملحق رقم 08: نداء من فرحات عباس إلى الشعب الجزائري.[1]

الثورة بيد الشعب وللشعب

المجاهد

لسان حال الجبهة والجيش الوطني الجزائري

يوم الاثنين
٩ ذو القعدة ١٣٨٠
٢٥ افريل ١٩٦١
العدد ٩٤
١٢ صفحة
الثمن ٤٠ م ـ ف

الادارة : نهج الفارابي ـ تونس
الهاتف : [illegible]

نداء من الرئيس فرحات عباس إلى الشعب الجزائري

ايها الشعب الجزائري

في الوقت الذي فرضت فيه على الحكومة الفرنسية بفضل كفاحك البطولي الذي لم يقهر ولن يقهر ضرورة ايجاد حل بواسطة التفاوض يكون مطابقا لمقتضيات عصرنا قورت كمشة من الضباط المتمردين الذين يخدمون ركب الاستعمار ، الالتجاء الى القوة العسكرية لمحاولة ابقاء العبودية الاستعمارية ووقف السير الحتمي للتاريخ .

ان هؤلاء الجنرالات المغامرين الذين يزعمون اليوم بعث الجزائر الفرنسية هم اولائك انفسهم الذين يقفون منذ ٧ سنوات في وجه كفاحك البطولي من اجل التحرر الوطني وهم اولئك الذين جعلوا انفسهم ابطال الفاشية والاستعمار وحلول القوة .

انهم لم يتمكنوا منذ عدة سنوات من ارجاع الكفة لفائدتهم في ميدان القتال رغم استعمال الحديد والنار ورغم المجازر واعمال التعذيب وها هم اليوم يستعدون لارتكاب جريمة اخرى ضد الشعب الجزائري لمحاولة ابقاء الجزائر تحت وطأة الاستعمار .

على ان محاولتهم يائسة وستبوء بالفشل مثلما فشلت محاولة ١٣ ماي ١٩٥٨ ومثلما فشلت محاولة ٢٤ جانفي ١٩٦٠ وان عهد التناحي المزيف قد انقرض الى الابد .

ايها الجزائريون

ايتها الجزائريات

لقد قلت لكم في ندائي الاخير ان التفاوض ليس هو السلم وان طريق الاستقلال لا تزال طويلة وشاقة .

ونظرا للاحداث الخطيرة التي تجري بعاصمتنا اطلب منكم باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ان تتوحدوا وتلازموا جانب اليقظ .

عليكم ان تنظموا صفوفكم لجابهة استفزازات جيش جنود المظلات وقد عرفتم كيف تنتظمون في ايام ديسمبر وجانفي التاريخية وعليكم ان تتكتلوا وراء جيشكم المجيد جيش التحرير الوطني الذي هو ضمانة انتصارنا .

ان واجبكم في المدن والارياف يدعوكم الى احباط الاعمال التي يدعي الجنرالات السفاحون تشريككم فيها

ان شعبنا سيخرج منتصرا من هذا الامتحان الجديد بفضل وحدتكم وعزمكم .

يحيا الشعب الجزائري ، ويحيا جيش التحرير الوطني الجزائري ، تحيا الجزائر مستقلة .

29-4 c

---

[1]– ندار من فرحات عباس إلى الشعب الجزائري، جريدة المجاهد، لسان حال جبهة التحرير الوطني الجزائري، ع94، 25 أفريل 1961، ص 02.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر:

1- باللغة العربية

1.أبـو القاسـم سـعد الله ، تـاريخ الجزائـر الثقـافي 1954-1962، ج 10، دار البصـائر، الجزائر، 2007

2.بجـاوي محمـد ، الثـورة الجزائريـة والقـانون (1960-1961)، ط2، دار الرائـد للكتـاب، الجزائر، 2005،

3.بـن جديـد الشـاذلي ، مـذكرات الشـاذلي بـن جديـد، تـح، عبـد العزيـز بوبـاكير، ج1، دار القصبة للنشر، الجزائر،

4.بن خدة بن يوسف ، اتفاقيات إيفيان ، تـع، لحسن زغيدي، ومحل العين جبائلي، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2002

5.بورقعة لخضر ، شاهد على إغتيال الثورة، دار الأمة للنشر والطباعة، الجزائر، 2010

6.حربي محمد ، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008

7.دحلب سعد، المهمة المنجزة من أجل الاستقلال، منشورات دحلب، الجزائر، 2007

8.الديب فتحي، عبد الناصر وثورة الجزائر، ط1،دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984

9.زبيري الطاهر، نصف قرن من الكفاح، ط1، الشروق للإعلام والنشر، الجزائر، 2011،

10. عفرون محرز، مذكرات من وراء القبور وقائع مأساة مبيتة، تر، الحاج مسعود، ج1، دار هومة، الجزائر، 2008

11. المـدني أحمـد توفيـق ، حيـاة كفـاح، ج3، الشـركة الوطنيـة للنشـر والتوزيـع، الجزائـر، 1982

12. مـذكرات الـرئيس علـي كـافي مـن المناضـل السياسـي إلـى القائـد العسـكري 1946-1962، قناة الجزائر، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2011

2- باللغة الأجنبية

1-Ferhat Abbas. l'indépendance confisquée. Edition Garnier, France.1984.

2 -Redha malek,algerie a evian histoire des negociati secrétes1956-1962,éd du shuil 1995.

ثانيا: المراجع:

1-باللغة العربية:

1. أحمد مسعود سيد علي، التصور السياسي في الثورة الجزائرية 1960-1961، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010،

2. ازغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير 1956-1962، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989

3. أوليفيغي لونغ: الملف السري- اتفاقيات أيفيان مهمة سويسرية للسلم في الجزائر، تق، ماكس توتييسر، تر، خليل أوذينة ، ديوان المطبوعات، الجزائر، 2012،

4. براهيمي عبد الحميد ، في أصل الأزمة الجزائرية 1958-1999، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001

5. بشيري أحمد ، الثورة الجزائرية والجامعة العربية، ط2، منشورات الشهاب سالة، الجزائر، 2009

6. بلاسي نبيل ، الاتحاد العربي والإسلامي ودوره في تحرير الجزائر، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، 1990

7. بلحاج صالح ، تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2008

8. بلخروبي عبد المجيد ، ميلاد الجمهورية الجزائرية والاعتراف بها، تر، العربي يونيون، موفم للنشر، الجزائر، 2011

9. بن خليف عبد الوهاب ، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، دار طليطلة، الجزائر، 2009

10. بن نادر الطيب ، الجزائر حضارة وتاريخ، دار الهدى، الجزائر، 2008

11. بن يوب رشيد ، دليل الجزائر السياسي2002، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار،الجزائر،2001

12. بوحوش عمار ،التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962،ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت،1997

13. بورغدة رمضان ، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول، 1958-1962 سنوات الحسم، بونة للبحوث والدراسات، الجزائر، 2012

14. بوضربة عمر ، تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية، دار الإرشاد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013

15. بوضربة عمر، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958-جانفي1960، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010

16. بوعزيز يحي ، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، عالم المعرفة، الجزائر، 2009

17. الجزائر، دت.

18. خضير إدريس ، البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830-1962، ج2، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006

19. الخولي لطفي ، عن الثورة في الثورة وبالثورة، حوار مع بومدين، من منشورات التجمع الجزائري البومديني الإسلامي، الجزائر، 1975

20. دبش إسماعيل ، السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954-1962، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع،

21. الزبيري محمد العربي ، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007

22. زوزو عبد الحميد ، المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة، دار هومة، الجزائر، 2009

23. سعد الله عمر ، القانون الدولي الإنساني والاحتلال الفرنسي للجزائر، دار هومة الجزائر، 2007

24. سعيود أحمد ، العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني 1954-1958، دار البصائر للطباعة، د.م، 2002

25. سيف الإسلام الزبير، سجل تاريخ الاستعمار في الجزائر، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1988

26. صغير مريم ، مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية، 1954-1962، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2012

27. طلاس مصطفى ، العسلي بسام ، الثورة الجزائرية، دار طلاس، دمشق، 1984

28. عباس محمد ، الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن، ج1، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013

29. عباس محمد ، ثوار عظماء، دار هومة، الجزائر، 2005

30. عبد القادر حميد ، عبان رمضان مرافعة من أجل الحقيقة، منشورات الشهاب، الجزائر، 2003

31. عبد القادر حميد ، فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2007

32. عمورة عمار ، الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ إلى 1962 ، ج1، دار المعرفة، الجزائر،2009

33. عمورة عمارة الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ إلى 1962 ، ج02، دار المعرفة، الجزائر،2009

34. غربي غالي ، فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958، غرناطة للنشر، الجزائر، 2009.

35. فركوس، تاريخ الجزائر ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال(المراحل الكبرى)،دار العلوم،الجزائر،2005

36. فريجو ماتياس، الفرق الإدارية المتخصصة بين المثالية والواقع 1955-1962، تر، محمد جعفري، منشورات السائحي الجزائر، 2012

37. لونيسي رابح وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، دار المعرفة، الجزائر، 2010

38. محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر (1954-1962) ج2، دراسة من منشورات اتحاد كتاب العرب، (د.م)، 1999،

39. مقلاتي عبد الله، المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية 1954-1958، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2012

40. منغور أحمد ، موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية (1954-1962)، دار التنوير الجزائر، 2013

41. وزارة الجاهدين، من يوميات الثورة الجزائرية 1954-1962، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1999.

42. وزارة المجاهدين، الذكرى الخمسون لتأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 19 سبتمبر 1958، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، د د، الجزائر، د ت

43. ولد الحسن محمد الشريف ، من المقاومة إلى الحرب من أجل الاستقلال 1830-1962، دار القصبة للنشر، 2010

2- المراجع باللغة الأجنبية:

1-Alistair: histoire de la guere d'algerie.edition dahlab.1980 horne .

2 -a diplomatie Algérienne de 1830 à 1962, centre national d'études et recherches sur le mouvement national et la révolution du 1ère novembre 1954, Alger

ثالثا: الرسائل الجامعية

1.أحمد مسعود سيد علي، قضايا ومسائل في المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1959-1962، رسالة لنيل دكتوراه في تاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: بوعزة بوضرساية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، الجزائر 2، 2009

2.شبوب محمد، اجتماع العقداء العشر من 11 أوت إلى 16 ديسمبر 1959، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: بوعلام بلقاسمي، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2009

3.شلي أمال ، التنظيم العسكري في الثورة التحريرية 1954-1956، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف د. عبد الكريم بوصفصاف، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2006

4.العايب سليم ، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي، مذكرة لنيل الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم الإنسانية، كلية الحقوق، باتنة، 2010-2011،

5.عباس محمد الصغير، فرحات عباس من الجزائر الفرنسية إلى الجزائر الجزائرية 1927-1963، رسالة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحركة الوطنية تحت إشراف د، حمري الجمعي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، 2006

رابعا: الملتقيات

1. تطور الدبلوماسية الجزائرية 1830 إلى 1962، الدبلوماسية الجزائرية 1830-1962، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007،

2. حمدي أحمد ، دور الدبلوماسية من خلال منظور صحافة الثورة، الدبلوماسية الجزائرية من 1830-1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007،

3. غربي الغالي ، نماذج من سياسة التطويق الفرنسية خلال الثورة التحريرية الأسلاك الشائكة المكهربة، دار القصبة، الجزائر، 2008

خامسا: الجرائد والمجلات

1-الجرائد:

1.الأخ علي كافي، قائد الشمال القسنطيني يخص قراءة المجاهد بحديث ممتع عن التطور الثوري في مختلف الميادين، المجاهد، لسان حال جبهة التحرير الوطنية، ع 40، أبريل 1959.

2.الأردني إلى الجيش التحرير، جريدة المجاهد، لسان حال جبهة التحرير الوطنيين، ع 40، 16 أفريل 1959،

3.أسس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائري ومبادئها، جريدة المجاهد، نيسان حال جبهة التحرير وجيش التحرير الوطني، العدد 30، ج1، 10 أكتوبر 1958

4.الميثاق الإفريقي لمؤتمر الدار البيضاء، جريدة المجاهد، لسان حال جبهة التحرير الوطني، ع، 87، 146 جانفي 1961

5.نداء من فرحات عباس الى الشعب الجزائري، جريدة المجاهد، لسان حال جبهة التحرير الوطني الجزائري، ع94، 25 افريل1961.

2-**المجلات**

1.من جرائم فرنسا، **مجلة أول نوفمبر**، تصدر عن المنظمة الوطنية للمجاهدين، ع، 174

2.بوطارن كمال: كاتب دولة في" الحكومة المؤقتة في طي النسيان"، مجلة أول نوفمبر، المنظمة الوطنية للمجاهدين، ع150-151، الجزائر،1997

3.محمد شبوب، صفحات من مسار الثورة التحريرية أزمات الحكومة المؤقتة، (1958-1959)، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، ع 16 جوان 2016

4.عبد القادر خليفي، "المؤتمرات الأفروآسيوية والقضية الجزائرية"، مجلة المصادر، المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وأول نوفمبر 1954، ع، 8 ماي 2003

سادسا: الموسوعات:

1.عبد الغني جاسر محمد ، موسوعة مشاهير وعظماء وشخصيات من التاريخ، ط1، دار البرهان، القاهرة، 2005.

قائمة الفهارس

فهرس المحتويات

شكر عرفان

إهداء

مقدمة أ–د

الفصل الأول: نشأة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

المبحث الأول: ظروف تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 7

أولا : الظروف الداخلية 7

أ–الظروف السياسية 7

ب– الظروف العسكرية 10

ج– الظروف الاجتماعية 12

ثانيا : الظروف الخارجية **14**

المبحث الثاني: أهداف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية **17**

أولا : على الصعيد الداخلي **17**

ثانيا: على الصعيد الخارجي **19**

المبحث الثالث: تطور الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية **20**

المبحث الرابع : مبادئها وأسسها **24**

الفصل الثاني: ردود الفعل حول تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

المبحث الأول : موقف الداخل 28

المبحث الثاني: موقف فرنسا 35

المبحث الثالث : الاعترافات الدولية 39

1–اعتراف الدول العربية 39

2–اعتراف الدول الشيوعية 42

3–اعتراف دول العالم الثالث 43

4–اعتراف الكتلة الغربية الرأسمالية 44

الفصل الثالث: دور الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

المبحث الأول: دورها في المحافل الدولية 47

المبحث الثاني: دورها في مواجهة سياسة ديغول 52

أولا: موقف الحكومة من سلم الشجعان 53
ثانيا: موقف الحكومة من مشروع قسنطينة 54
ثالثا : موقف الحكومة من تقرير المصير 55
المبحث الثالث: دورها في المفاوضات الفرنسية الجزائرية 57
أ–المفاوضات غير الرسمية (السرية) 57
ب–المفاوضات الرسمية 61
خاتمة 67
الملاحق 72
قائمة المصادر والمراجع 80
فهرس المحتويات 89